جامعة زيان عاشور – الجلفة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في القانون العام

تخصص: دولة ومؤسسات

إعداد الطالبين :

- بلخيري عادل
- لعروسي عطاء الله

إشراف الأستاذ:

د. محديد حميد

لجنة المناقشة

أ/د. حمزة عباس.....رئيسا

أ/د. محديد حميد.....مشرفا ومقررا

أ/د.بيدي أمال.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

شكر

نتقدم بخاص تشكراتنا للأستاذ المشرف الدكتور محديد حميد

والى أعضاء لجنة المناقشة

و الى كل أساتذة الكلية

إهداء

الى كل الوالدين الكريمين

الى كل من يعرفنا من قريب او من بعيد

بلخيري

اهداء

الى أبي الغالي حفظه الله

الى أمي أطال الله في عمرها

الى كل الأصدقاء دون استثناء

لعروسي

مقدمة

مقدمة

إن المواطن الجزائري كثيرا ما عانى من مشاكل البيروقراطية وكثرة الوثائق الإدارية وضياع للوقت والتكلفة والأخطاء التي تمس الوثائق الإدارية، على مستوى مؤسسات الوحدات المحلية بما فيها البلدية، الأمر الذي جعل من التغيير والانطلاق في بوادر المكتب الالكتروني أمرا ضروريا من أجل تقديم خدمة عمومية ذات جودة وبتكلفة أقل. هذا ما أدى إلى العمل على عصرنة الإدارة المحلية

ويقصد بعصرنة الإدارة عملية التكيف مع التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة، قائمة على ثقافة جديدة تحكمها التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات ترقى إلى تطلعات المواطن وتنال رضاه.[1]

وتعتبر عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية من المبادئ الأساسية والمفاهيم التي عرفت تداولا كبيرا ورافقت معظم الخطابات الإصلاحية الإدارية، بحيث كانت من بين الورشات الكبرى التي باشرت فيها الدولة بغرض تحسين الخدمات وتسهيل الأمور للمواطنين ورفع العوائق البيروقراطية وتقليص الفجوة الموجودة بين الإدارة والمواطن وبالتالي التأسيس لمبدأ تعزيز ثقة المواطن بإدارته والتي تؤسس إلى تعزيز ثقة المواطن بدولته بحيث ارتكزت الاستراتيجية التي اتخذتها الجزائر على ثلاث محاور أساسية:

1. تثمين الرأس المال البشري، وذلك لإرساء آليات جديدة لتطبيق نظام الوظائف والكفاءات وتطوير مناهج التكوين المستمر.

2. تفعيل القوانين والتشريعات الإدارية، وذلك بتبسيط الإجراءات وتعميم خدمات الإدارة الالكترونية وتطوير مراكز الاتصال بهدف تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل حصوله على مختلف الخدمات عبر وسائل التواصل المعلوماتية.

3. تحسين ظروف استقبال المواطنين وتتبع شكاويهم واستفساراتهم ودعم أسلوب اللامركزية الإدارية بهدف جعل الإدارة المحلية تتمتع بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لاتخاذ القرارات ذات الصلة بشؤون المواطن وحاجياته اليومية.

[1] – فتيحة فرطاس، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، (2016)، ص 313.

لذا فان أساليب عصرنة الخدمات العمومة و تقريب الإدارة من المواطن يطرح اليوم أكثر من أي وقت مضى وتزداد أهميته بالنسبة للجزائر وذلك نتيجة لتزايد بعد المسافة وتدهور العلاقة بين الإدارة والمواطن، وهو ما أدى بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تؤدي إلى تحسين الخدمة العمومية وتكييف الإدارة المتغيرات الخدمة العمومية، بالإضافة إلى محاربة البيروقراطية، ولدراسة هذا الموضوع سننطلق من الإشكالية التالية:

ما هي أهم الأساليب والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لعصرنة الإدارة المحلية ؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها عصرنة الإدارة المحلية بالجزائر، والذي يرى فيه البعض بأنه مشروع صعب المنال لصعوبة التغيير أمام العراقيل البيروقراطية وغيرها، وجاءت الدراسة لتوضيح الرؤى و الحصول على حقائق مجردة عن هذا الموضوع، والتوصل إلى نتائج وتوصيات بهذا الشأن يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

يكتسي موضوع عصرنة الإدارة المحلية وعلاقته بالخدمة العامة أهمية بالغة، انطلاقا من كون التحول نحو الخدمة العمومية الالكترونية هو أساس ترشيد الخدمات العمومية، وتحسينها، والنهوض بجهودها، بما يؤسس لتطوير نظام إدارة الحكم والشؤون العامة (الحكم الراشد)، و بالتالي فأهمية هذه الدراسة تأتي من العناصر الآتية: تضح أهمية البحث من خلال تناولنا موضوع يتعلق بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح تطوير العمل الإداري في الإدارات العامة الجزائرية.

-جدية موضوع عصرنة الإدارة المحلية الذي ظهر مع العقد الأخير من القرن العشرين.

- قلة الدراسات حول موضوع عصرنة الإدارة المحلية وعلاقته بالخدمات العمومية مما يجعل هذا الموضوع يتصف بالغموض وعدم الوضوح لدى العديد من الدارسين، وبالتالي تكمن الأهمية في محاولة توضيح و تبيين فحوى هذا الموضوع وتأثيراته على الخدمة العمومية.

كما يضيف هذا البحث معرفة جديدة تسهم في تقدم وتطور العمل الإداري في الإدارات العامة.

- أهمية العمل الإداري في المختلف الإدارات من خلال إسهامه في تحقيق أهداف المرجوة بالإشارة إلى كيفية تطويره وتفعيله.

أهداف البحث: نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

– إزالة الغموض والتعرف على ماهية عصرنة الإدارة المحلية كمصطلح جديد افرزه التطور البشري كمرحلة جديدة في ميدان الإدارة والتسيير وإبراز أهمية العمل الإداري و زيادة فعاليته من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و تأثيرها على ترشيد الخدمة العمومية.

– التعرف على درجة تطبيق عصرنة الإدارة المحلية في الإدارات العامة بالجزائر ومدى مساهمتها في تطوير العمل الإداري. وكذا التعرف على أهداف عصرنة الإدارة المحلية بالجزائر من خلال السياسة العامة للدولة في هذا المجال.

– التعرف على البيئة التي أعدتها الجزائر لاستنبات مشروع عصرنة الإدارة المحلية

– الوقوف على أهم تطبيقات عصرنة الإدارة المحلية بالجزائر من خلال التقرب من بعض مؤسسات الخدمة العمومية.

– تسليط الضوء على أهم الصعوبات التي تحول دون تطبيق عصرنة الإدارة المحلية في الإدارات العمومية

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي وتحليلي لتحليل وتفسير مفهوم عصرنة الإدارة المحلية وإسقاطه على التجربة الجزائرية. بحيث نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة عصرنة الإدارة المحلية في ترقية وترشيد الخدمات العمومية والتعرف على خصائص التحديات التي تواجه مشروع عصرنة الإدارة المحلية ، ومن خلالها نحاول طرح رؤية استراتيجية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر.

خطة الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى هدف هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة المحلية

المبحث الأول: مفاهيم حول عصرنة الإدارة المحلية

المبحث الثاني: أليات عصرنة الإدارة المحلية

الفصل الثاني: الرقمنة كآلية لعصرنة الإدارة المحلية

المبحث الاول: مفهوم الرقمة الإدارية

المبحث الثاني: نظام الادارة الالكترونية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة المحلية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة المحلية

يعد نظام الإدارة المحلية عنصر مهم في النظام الإداري للدولة لكونه أقرب إلى المواطن، حتى يكون فعالا وتتحقق فعالية النظام الإداري ككل، ومن أهم ما تتميز به الإدارة المحلية هو توفرها على ميزة التخصص من خلال التقسيم الجغرافي لإقليم الدولة إلى وحدات إدارية، يسهل إدارتها وتنظيم نشاطها، وهذا التقسيم يجب أن يراعي مجموعة من المعايير أهمها الكثافة السكانية، الخصائص الجغرافية وغيرها.

و من هذا الباب نستطيع القول أن أهمية نظام الإدارة المحلية يكمن في تناوله عدة مجالات منها المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والإداري، وهذا مايفرض على الإدارة المحلية مسايرة التطورات التكنولوجية و الرقمية ، أي العصرنة و عليه من خلال هذا الفصل سنتناول مفاهيم حول عصرنة الادرة المحلية في مبحث أول ، ثم نتطرق الى آليات عصرنة الإدارة المحلية في مبحث ثان

المبحث الأول: مفاهيم حول عصرنة الإدارة المحلية

تعددت الاتجاهات والتعاريف التي تخص الادارة المحلية حسب مفهومها وتوجه معرفيها وحسب النظرة إلى درجة استقلالية المجالس المنتخبة والجماعات المحلية عن السلطة المركزية وعليه سنتناول في مطلب أول مفهوم الإدارة المحلية ثم نستعرض في مطلب ثان مهام ووظائف الإدارة المحلية

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية

للاحاطة بمفهوم الإدارة المحلية حري بنا أن نستعرض أولا تعريف الإدارة من خلال فرع أول ثم نبين أهداف و أهمية الإدارة المحلية من خلال فرع ثان

الفرع الأول : تعريف الإدارة المحلية

تعرف الإدارة المحلية على أنها: توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية ويعرفها سليمان الطماوي بأنه قصر الوظيفة الإدارية في الدولة المركزية على ممثلي الحكومة في العاصمة وهم: الوزراء دون مشاركة من جهات أخرى،[2] فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة" وهيئات منتخبة محلية أو مصلحية تباشر اختصاصا تحت إشراف الحكومة ورقابتها[3]

أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية[4]

وتعرف أيضا على أنها : شخص معنوي ذو اختصاص عام ضمن دائرة إقليمية معينة ويقتصر اختصاصه على رقعة جغرافية محددة[5]

يرى الاتجاه الانجليزي الإدارة المحلية على أنها " مجلس منتخب تتركز فيه السلطات المحلية ويكون مسؤول سياسيا أمام الناخبين المحليين ويعتبر مكمل الأجهزة الدولة "، كما يعرفها على " أنهما ذلك

---

[2] سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة ،دار الفكر العربي للطباعة والنشر, 1979 ص55.

[3] حسين مصطفى حسين ،**الإدارة المحلية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر:،1982 ، ص14

[4] خالد سمارة الزغبي ،**تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، ط3، (عمان: مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع ،1993 ص48.

[5] على خطار شنطاوي ،الإدارة المحلية، دار وائل للنشر عمان ،2002 ، ص95 .

الجزء من الحكومة الذي يختص أساسا بالموضوعات التي تهم سكان منطقة معينة، بالإضافة إلى المسائل التي ينظر البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات منتخبة تكمل الحكومة المركزية ".[6]

أما الاتجاه الفرنسي: يعرفها على أنها " عبارة عن هيئة محلية تقوم على إدارة نفسها بنفسها وتطلع بتصريف شؤونها المحلية بشرط توفر عناصرها وعدم خضوعها لهيئات رقابة صارمة من جانب السلطات المركزية ".[7]

الإدارة المحلية هي نفسها الجماعات الإقليمية و التي تعرف على أنها الأشخاص المعنوية العامة للدولة الممثلة وغير متخصصة، تتمتع بالشخصية المعنوية على غرار شخصية الدولة، وقد نص الدستور الجزائري لسنة 2020 في المادة 17 منه على أن الجماعات الإقليمية هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة القاعدية"، كما أن الإدارة المحلية في الجزائر ليست حديثة النشأة بل ظهرت منذ العهد العثماني بحيث قام العثمانيون بتقسيم الجزائر إلى مقاطعات إقليمية محلية هي "بايلك الغرب وعاصمتها وهران، بايلك الشرق وعاصمتها قسنطينة، بايلك التيطري وعاصمتها المدية،[8] ولتوضيح الأمور سوف نتناول الموضوع كالآتي منذ الاستقلال إلى غاية الآن.

أولا: البلدية

منذ 1844 أقام الاحتلال الفرنسي على المؤمن المحلي هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية مسيرة من طرف ضباط الاستعمار بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على مقاومة الجماهير، غير أنه ومنذ 1868 أصبح التنظيم البلدي بالجزائر يتميز بوجود ثلاث أصناف من البلديات وهي: بلديات أهلية، بلديات مختلطة، بلديات ذات تصرف تام (العامة)[9]

وتلقت البلديات في الجزائر غداة الاستقلال نفس الأزمة التي تعرضت لها كل المؤسسات الأخرى والمتمثلة في هجرة الكفاءات الإدارية الأوروبية وبالتالي وجود فراغ على المستوى الإداري، وبانتظار إعداد قانون بلدي جديد حدثت بعض الترتيبات محدودة المدى في الوقت الذي بدأت تظهر فيه على المستوى

---

[6]- نواري رشيد، زومبية عبد النور، عصرنة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14 / العدد02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021، ص347.

[7]- نواري رشيد، زومبية عبد النور، مرجع سابق، ص347.

[8]-عبد الحميد قرفي، الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص14.

[9]-محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص38-39.

النظري فكرة جعل البلدية خلية أساسية، وتمثلت في هذه الترتيبات في الاصطلاح الإقليمي والذي يعني تجميع البلديات بحيث صدر في 16 ما 1963 مرسوم إعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات بحيث أدى إلى تخفيف عددها إلى 676 بلدية[10] بعد أن كان 1578 بلدية.

كما يعتبر الأمر 24/67 أول قانون صدر لتنظيم البلدية في ظل الجزائر المستقلة فقد أعطى هذا القانون للبلدية أهمية قصوى لاعتبارها الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية، كما أن هذا القانون عمل على تجسيد مبدأ اللامركزية وذلك من خلال توسيع صلاحيات البلدية حتى تصبح قاعدة سياسية واقتصادية واجتماعية، تعمل من أجل التطور والرقي على المستوى المحلي.

قانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتضمن قانون البلدية بحيث عرف البلدية في مادته الأولى بأنها "الجماعة الإقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالي المالي، وتحدث بموجب قانون" بحيث بلغ عدد البلديات 1541 وذلك حسب قانون 09/84

المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلاد.

قانون رقم 10/11 مؤرخ في 22 جويلية 2011 بحيث عرف البلدية مادته الأولى على أن "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون". كما تنص المادة الثانية منه على أن البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية" أما المادة الثالثة "تمارسا البلدية صلاحيتها في كل مجالات اختصاص المخولة لها بموجب القانون[11]."

وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه. [12]

[10]-أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، تر: محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 1986، ص223.

[11]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، أساليب عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنية بلدية تيارت"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3، 2021، ص75

[12]-قانون البلدية، رقم 10/11، المؤرخ في 22 جوان 2010، جريدة رسمية، ع37، مرخة في 03 جويلية 2011، ص04.

ثانيا: الولاية

كلمحة تاريخية يمكن القول بأن مناطق وإقليم الجنوب كانت خاضعة إلى السلطة العسكرية بينما قسم الشمال إلى ثلاث عملات أو محافظات هي الجزائر، قسنطينة ووهران مع إخضاعها نسبيا إلى قانون المحافظات في فرنسا وذلك منذ التقسيم الوارد بالأمر الصادر في 15 أفريل 1845 إلى حين صدور المسوم 56/ 601 المؤرخ في 28جوان 1956 المتضمن الإصلاح الإداري في الجزائر بحيث مع نهاية الاستعمار كان هناك 15 ولاية و91 دائرة.

1.الولاية في الجزائر بعد الاستقلال:

نفس الشيء بالنسبة للتنظيم الولائي غداة الاستقلال فقد عرف هو الآخر أزمة حادة تمثلت في إفراغه من العنصر البشري وعدم ملائمته مع الواقع الوطني الجديد (الاستقلال) إلا أن الإطار القانوني بقي قائما بموجب القانون رقم 157/62 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 الذي يتضمن تمديد سريان التشريع المعمول به إلى أجل غير محدد. [13]

الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 المضمن قانون الولاية والذي يعتبر ثمرة الإصلاح الذي أدخل على نظام الولاية بحيث جاء في نص مادته الأولى "الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذات اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية وهي تكون أيضا مقاطعة إدارية للدولة.

قانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية بحيث عرف الولاية حسب نص المادة الأولى منه "الولاية هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل الولاية مقاطعة إدارية للدولة.

كما تجدر الإشارة على أن عدد ولايات التراب الوطني عرف عدة تعديلات بحيث ارتفع من 15 إلى 31 ولاية سنة 1974 بموجب الأمر رقم 69/74 المؤرخ في 02 جويلية 1974 المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولاية، ثم ارتفع من 31 إلى 48 ولاية بموجب القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 والمتضمن إعادة التنظيمي للبلاد.[14]

---

[13]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، مرجع سابق، ص75

[14]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، مرجع سابق، ص76.

قانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بقانون الولاية حيث نص في مادته الأولى على أن الولاية هي الجماعية الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير ممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التشاورية التضامنية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيأت الإقليم والتنمية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب القانون.[15]

الفرع الثاني: أهداف و أهمية الإدارة المحلية

أولا : أهداف الادارة المحلية

إن الإدارة المحلية هي عبارة عن أسلوب إداري يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يقوم على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة للوحدة تهدف إلى تحقيق مصالحهم المشتركة فتمارس السلطات والاختصاصات المخول لها قانونا فضلا عن تقييدها بحدود إقليمية، كما يتم اختيار غالبية أعضاء هذه الهيئة بالانتخاب وتتولى القيام بالخدمات المحلية وادارة المرافق المحلية تحت رقابة السلطة المركزية.

وانطلاقا من كل هذا فإن نظام الإدارة المحلية يسعى إلى تحقيق الصالح العام، فالجهاز الإداري يسهر على توفير الطمأنينة والاستقرار لأكبر عدد ممكن من الناس، ما يفرض على الدولة تحديث جهازها الإداري لأداء خدمة عمومية ذات نوعية.[16]

ثانيا أهمية الإدارة المحلية

لنظام الإدارة المحلية أهمية بالغة من خلال المزايا التي تتمتع بها التي يمكن تلخيصها فيما يلي: [17]

– تجسد الديمقراطية على المستوي المحلي من خلال إشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة.

---

[15] – سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، "، مرجع سابق، ، ص76.

[16] – عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، ط1، دار الميسرة للتوزيع، عمان، 2009، ص258.

[17] – نواري رشيد، زومبية عبد النور، عصرنة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14 / العدد02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021، ص349.

– تساعد في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة، فرض إنشاء هياكل المساعدة الدولة في الدور المنوط بها.

– التفاوت فيما بين أجزاء الإقليم من الناحية الجغرافية (فهناك مناطق ساحلية وأخري صحراوية)، كما تختلف من حيث عدد السكان هذا الاختلاف يفرض بضرورة الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم، ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف إمكانياتها ومواقعها بجهاز مركزي واحد فالإدارة المحلية في هذه الحالة هي الأقرب للمواطن المحلي فهي الأقدر على فهم احتياجات هو طريقة تلبيتها، وتحقيق أهداف التنمية المحلية، كما أنهما تتضمن بعد من أبعاد الديمقراطية فهي تتيح للمنتخبين المحليين تحمل المسؤولية واكتساب الخبرة في تسيير الشأن العام.

– العمل بأسلوب الإدارة المحلية يؤدي إلى تحاشي البطء في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية في الهيئات اللامركزية وذلك من خلال مشاركة المواطن المحلي المشارك في إعداد وإصدار القرارات المحلية بناء على الحاجيات محلية ومشروعات ذات العائد المحلي.

– تقوم الإدارة المحلية بتحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية حيث أن قيام الإدارة المركزية بإدارة المرافق العامة والمحلية لا يؤدي إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بالنسبة لدافعي الضرائب، إذ أن الحكومة المركزية التي تقوم بمنشآتها بتوزيع ما جمع لديها من مال على المرافق العامة، وهذا ما يؤثر على مداخيل الجماعات المحلية، أما في حالة تبني نظام الإدارة المحلية بمعناه الحقيقي، فإن توزيع المال سيتم بمشيئة أهالي الوحدات الإدارية إضافة إلى ما يدفعه أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية لمرافقهم، سيتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك تحقيق المبدأ العدالة الاجتماعية.

– تقوم ببسيط الإجراءات والقضاء على الروتين فالهيئات المحلية تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين، حيث تساعد على تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري وبذلك تحل المشاكل المحلية محليا بدلا من الرجوع إلى الحكومة المركزية في العاصمة وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال.[18]

[18] – نواري رشيد، زومبية عبد النور، عصرنة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14 / العدد02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021، ص350

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن أهمية نظام الإدارة المحلية يكمن في تناوله عدة مجالات منها المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والإداري، وسنوردها بالشرح والتحليل فيما يلي[19]:

1-الأهمية السياسية:

إن العمل بنظام الإدارة المحلية يساهم في إشراك المواطن في إدارة وحداتهم المحلية بما ينطوي عليه ذلك من تقوية الديمقراطية ولفكرة حكم الشعب لنفسه،[20] فالديمقراطية المحلية هي من أهم مقومات الديمقراطية القومية الشاملة وأساس الحكامة المحلية، كما أن الحريات المحلية هي فرع من الحريات العامة، فممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي من خلال الإدارة المحلية يؤدي إلى تحقيق عدد من النتائج نذكر منها:

-التربية السياسية للمواطنين وتدريبهم على ممارسة الديمقراطية السليمة من خلال انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية مما ينمي لديهم الشعور بالمسؤولية أيضا.

-تنمية قدرات الشخصيات المحلية القيادية وتدريبها للممارسة السياسية على مستوى أعلى في المجالس المحلية.

-تضييق الفجوة بين المواطنين والأنظمة الحاكمة، في اللامركزية الإقليمية وعن انتخاب مجالسها من المواطنين فهم من أبناء الوحدة المحلية فإن قراراتهم وتصرفاتهم عادة ما تلقى القبول من المواطنين.

-تقوية البناء السياسي للدولة بتوزيع الاختصاصات الإدارية وعدم تركيزها في العاصمة مما يساهم في إمكانية مواجهة الأزمات والمصاعب المختلفة.

-تحقيق تعاون الجهود الشعبية والحكومية في الوفاء بحاجات الأهالي، فتكمل الجهود الشعبية ما تعجز الإمكانات الحكومية عن تنفيذه، ويساهم بربط السكان المحليين بالأشخاص المسؤولين[21].

---

[19]- فارس بوقلال، عبد النور بوخديمي عبد النور بوخديمي، عصرنة الإدارة المحلية وتأثيرها على الخدمة العمومية، دراسة ميدانية لمصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان، (ولاية تيزي وزو)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015/2014، ص26.

[20]- محمد على الخلايلة، الإدارة المحلية (دراسة تحليلية مقارنة)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص60.

[21]- منير إبراهيم الشلبي، المرفق المحلي، دراسة مقارنة ،ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977، ص 24-25.

2-الأهمية الإدارية:

تتمثل في تخفيف العبء عن كاهل السلطة المركزية، هذه الأخيرة مهما كانت كفاءة أجهزتها الإدارية وتعددها لذا لا يمكنها أن تطلع بكل نشاطات الدولة عبر كل أرجائها.

ومن هنا كان نظام الإدارة المحلية الأداة الفاعلة للمساهمة في إدارة النشاطات المحلية ما يسمح للسلطة المركزية للتفرغ لمهامها المتمثلة في رسم السياسة العامة والسهر على تنفيذها.[22] كما أنه يؤدي إلى المرونة والتنوع في استخدام أساليب الإدارة، إذ يمكن لكل وحدة محلية إتباع طريقة عمل يتلاءم مع محيطها وحاجيات مواطنيها.

يعمل نظام الإدارة المحلية على تحقيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل ما يساهم في الرفع من كفاءة الإداري لمواجهة مختلف المتغيرات والمستجدات.

كما يساهم هذا النظام في تحقيق درجة كبيرة من الفعالية نظرا لاهتمام رجال الوحدة المحلية بالشؤون المحلية ما يسمح لهم باتخاذ قرارات تتلاءم مع الواقع المحلي.[23]

3-الأهمية الاقتصادية:

إقامة مشاريع اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها، لأن المجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على إقرار المشاريع الاقتصادية التي تحتاج لها الوحدة المحلية، فهذا النظام يساهم في البحث عن مصادر جديدة للتمويل المحلي، وتحقيق نوع من العدالة وتوزيع الأعباء الضريبية.

4- الأهمية الاجتماعية:

تظهر أهمية الإدارة المحلية من الناحية الاجتماعية في أنها وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم، فإدارة المصالح المحلية التي تتفق وحاجيات المجتمع المحلي تشبع رغباته وتحقق حاجاته، وميوله وخلق شعور بوجود نوع من العدالة الاجتماعية، إذ يتمتع المواطن في مختلف أرجاء الدولة على نفس القدر تقريبا من الخدمات.

---

[22]- عبد العزيز صالح بن حبتور، مرجع سابق الذكر، ص 261.

[23]- محمد علي الخلايلة، مرجع سابق الذكر، ص60.

ومنه نستنتج أن الجماعات المحلية تبقى المسؤول الأول عن توفير وأداء جملة من الخدمات العمومية لسكانها.[24]

المطلب الثاني: مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية ووظائفه

أولا: مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية:

إذا كانت معظم الدول اليوم على الاختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية التي تبنت نظام الإدارة المحلية فإن الأسباب قد تكون واحدة في كل الدول حيث تؤكد معظم المظاهر وسيمات العصر الذي نعيشه من تغيرات ملموسة والتحولات الغير المسبوقة في مجالات اتساع وتعقيد وظائف الدولة إلى حتمية توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والمحلية، والأخذ باستراتيجيات التطوير والإصلاح الإداري.

إن معظم أدبيات الإدارة الحديثة تركز على استراتيجيات الإصلاح الإداري التي تتكون من مجموعة المحاور يمكن أن نجملها في ما يلي:[25]

البحث عن وسائل التنفيذ الكفؤة و الفعالة للبرامج والسياسات

-محور الكفاءة والمساءلة الفعالة أي العامة في ظل المسائلة المستمرة.

-محور الأساليب العلمية في الإدارة.

-محور تطوير الثقافة التنظيمية.

إن الأساليب الإدارية المختلفة (المركزية، اللامركزية الإدارية (المرفقية أو المصلحية)، (إدارة محليه..)، تأخذ بها الدول بما يتفق مع ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأن هذه الأساليب ليست هدفا في حد ذاتها بقدر ما هي وسائل لتحقيق الأهداف الايجابية للدولة في المجالين السياسي والاقتصادي، وتنمية المجتمعات، وكضرورة حتمية وفنية لتحقيق الفعالية الإدارية ورفع الانتاجية.[26]

وفي الحقيقة أن هناك من يؤكد على أن الإدارة المحلية هي أكثر الوسائل فعالية وكفاءة في أداء السلع والخدمات المحلية لأنه على عكس المؤسسات العامة و الفروع الإدارية فإنها تتميز بخاصية الحساسية والاستجابة لحاجات المواطن المحلي[27].

---

[24]- فارس بوقلال، عبد النور بوخديمي، مرجع سابق، ، ص28.

[25]- أحمد رشيد، الإصلاح الإداري، إعادة التفكير، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 2

[26]- مياسة أودية، الفعلية الإدارية في الإدارة الجزائرية، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص 77.

[27]- محمد سمير عبد الوهاب، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي5، بيروت، 2007، ص24.

يمكن القول أن المجالس المحلية تكون أكثر استجابة من الحكومة المركزية للمطالب المحلية لمعرفة هذه المجالس بالمجتمع المحلي وظروفه وإحساسها بالمسؤولية المباشرة تجاه المواطنين والعلم أعضائها أن إعادة انتخابهم تتوقف على موقف الرأي العام المحلي من أدائهم واستجابتهم للمطالب المحلية، وهنا يبرز دور وسائل الإعلام المحلية في فعالية استجابة السلطات المحلية للحاجات والمطالب المحلية من خلال جمع المعلومات عن المشاكل المحلية و وضعها تحت عيون المنتخبين.

وعلى المستوى السياسي تعتبر الإدارة المحلية مقدمة الديمقراطية السياسية، فهي النظام الذي يعمل على إشراك الشعب في إدارة أموره بنفسه، وقد ظهر هذا النظام في معظم دول أوروبا وأمريكا الشمالية التي تحاول تحقيق مبادئ الديمقراطية نهاية القرن التاسع عشر[28].

إن الاسباب التي أدت إلى تبني نظام الإدارة المحلية تكاد تكون واحدة و تتمثل في:

ازدياد وظائف الدولة: عندما كان النشاط الدولة محدودا كان من السهل على الحكومة المركزية أداء خدماتها في جميع أرجاء البلاد، غيره أن تطور دور الدول واتساع نطاق نشاطها أدى إلى تطوير الجهاز الإداري للقيام بهذا الدور، وتعتبر الإدارة المحلية أهم هذه الأجهزة .[29]

التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة الواحدة وتنوع أساليب الإدارة تبعا لذلك: أن الادارة المركزية في أدائها للخدمات تضع أنماط وأساليب متشابهة لكل المواطنين على كافة القطر، بينما الخدمات المحلية متفاوتة من منطقة جغرافية إلى أخرى، كما أن المشاريع التي تقام تختلف من بيئة الأخرى.

الإدارة المحلية أكثر إدراك للحاجات المحلية: حيث يقوم نظام الإدارة المحلية على إشراك المواطنين المحليين في إدارة شؤونهم المحلية لهذا فهم أكثر تفهما للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية.[30]

التدرب على أساليب الحكم: موظفي الدولة والقيادات.

الفرع الثاني : وظائف الإدارة المحلية

1-الإدارة المحلية كألية لتسيير الشؤون العامة:

[28]- محمد أنيس جعفر قاسم، ديمقراطية الإدارة المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص06.

[29]- عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001، ص21.

[30]- فارس بوقلال، عبد النور بوخديمي، مرجع سابق، ، ص25.

-البلدية:

-تساهم البلدية مع الدولة في الحفاظ على الإطار المعيشي لمواطنين وتحسينه وكذلك إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن بصفة خاصة. [31]

- تقوم بالسهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية بالإضافة إلى تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية وذلك من أجل تنفيذها أي تنفيذ السياسة العامة للدولة على مستوى إقليم البلدية وذلك بما يتماشى مع الصالح العام للإفراد المحليين.

- في إطار ضمان سلامة وحماية المواطنين والأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على اتخاذ كل التدابير والاحتياطات اللازمة والضرورية خاصة الوقائية وذلك لتفادي حدوث أي خطر يهدد المواطن.

- احترام حقوق وحريات المواطنين وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تحقق ذلك. [32]

-الولاية:

تساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين ، بحيث أن شعارها هو بالشعب وللشعب أي أنها انتخبت من قبل الشعب ووجدت من الشعب من أجل خدمة وتلبية حاجياته.

-من أجل التكفل باحتياجات المواطن يمكن للولاية إنشاء مصالح عمومية بحيث تضمن للمواطن الاستمرارية والتساوي في الانتفاع و يمكن تعداد هذه المصالح كالتالي: النقل العمومي، النظافة والصحة العمومية ومراقبة الجودة، المساحات الخضراء الطرق والشبكات المختلفة كما يسهر الوالي بصفته ممثلا للدولة على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون كما أنه مسؤول على المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية ،لذا فانه يلزم رؤساء مصالح الأمن بإعلامه في المقام الأول بكل القضايا المتعلقة بالأمن العام والنظام العمومي على مستوى الولاية. [33]

2- وظيفة الإدارة المحلية في تحسين نوعية خدماتها باستمرار وتحسين صورتها.

[31]- قانون البلدية، رقم 10/11، المؤرخ في 22 جوان 2010، جريدة رسمية، ع37، مؤرخة في 03 جويلية 2011، ، ص30.

[32]- قانون البلدية، مرجع سابق، ص31-32.

[33]- قانون البلدية، مرجع سابق، ص111.

إن الإدارة وفي إطار تحسين خدماتها للمواطن تقوم بالسهر على تبسيط إجراءاتها وطرقها في تنظيم عملها، بالإضافة إلى الحرص على أن تطلب من المواطنين الوثائق اللازمة لدراسة الملف دون أن تطلب وثائق لا يطلبها التنظيم المعمول به،[34] كما يجب على كل مصلحة أو هيئة أن تحدد بوضوح الوثائق التي تكون ملفات الخدمات التي تدخل في مجال اختصاصاتها، وتعلنها بأية وسيلة ملائمة، كما أنها وفي إطار تحسين العلاقة مع المواطن فأنها تقوم بالبحث عن انجح السبل لتنظيم المهام وتوزيع المسؤولية، خاصة في مجال تسليم الوثائق والأوراق، بحيث في حالة الرفض عن تقديم أية خدمة للمواطن وجب عليها تقديم الرد المعلل والمقنع للمواطن، كما تقوم بتطوير الإجراءات لتتلاءم دوما مع التقنيات الحديثة في التنظيم والتسيير.

ثالثا: وظيفة المواطن والتزاماته اتجاه الإدارة المحلية

1-الاحترام والتقدير:

وجب على المواطن احترام الإداري الذي يقوم بتقديم الخدمات إلى المواطنين بحيث أن هذا الاحترام والتقدير يهون عليه عمله ويجعله يؤدي واجباته بكل إخلاص لكن إذا رأى من غيره عدم الاحترام والتقدير فانه بذلك لا يجتهد في عمله ويتكاسل فيتعطل بذلك مصالح المواطنين بما إن الموظف يمثل الإدارة فوجب على المواطن أن يقوم باحترامه من أجل تجنيد سلطة الإدارة التي هي بدورها تقوم بتجسيد وترسيخ سلطة الدولة.

2-حسن السيرة والانضباط:

بحيث يكون على المواطن أن يتحلى بالانضباط والحس المدني ويمتنع عن تعكير حسن سيرة المصلحة، ويسهر على رعاية الأماكن والأملاك العمومية، كما أنه يقوم بتقديم الاقتراحات البناءة بصفة منظمة وليست عشوائية وذلك من خلال دفاتر الملاحظات والتنظيمات المفتوحة لدى كل مصلحة عمومية وعبر كل وسيلة أخرى.[35]

---

[34]- قانون البلدية، مرجع سابق، ص22،21.

[35]- مرسوم رقم 88-131، المنظم لعلاقة الإدارة بالمواطن. "فروم الإذاعة عبارة عن فوج عمل مكلف بإعادة التنظيم الإداري للإذاعة الجزائرية .2015/09/15

المطلب الثالث: المقصود بعصرنة الإدارة المحلية

أصبحت الإدارة الإلكترونية هي الوجه المعبر عن الإدارة العصرية التي تقوم بإنجاز مهامها ووظائفها وخدماتها عن طريق الانترنت والشبكات الاتصالية، مما يجعلها إدارة ديناميكية مستمرة تعمل على تحسين وإنجاز الأعمال في مختلف الإدارات والتي تأتي من طبيعة التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تم توظيفها بكثافة في العديد من الدول، لتجعل من الإدارة الالكترونية إدارة عصرية وأنموذجا فقالا لإنتاج وتحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين، خاصة في الهيئات المحلية بهدف كسب رضاهم وثقتهم وتسهيل الأمور عليهم، بالإضافة إلى العمل على تقريب هذه الإدارة من المواطن.

وسيشتمل هذا المطلب على مفهوم عصرنة الخدمة العمومية وعلى مبادئها وخصائصها، أنواعها ومميزاتها.

الفرع الأول :مفهوم الخدمة العمومية:

في البداية، وجب علينا أن نقوم بتعريف ذلك بتعريف الخدمة العمومية كل مصطلح على حدى، قبل أن نقوم بعد ذلك بتعريف لخدمة العمومية.

الخدمة: عرفها "نورمان" و "فوس" "Norman"&" Voss" بأنها: "تفاعل اجتماعي بين مجهز الخدمة والزبون، يهدف هذا التفاعل إلى تحقيق الكفاءة لكليهما".[36] وعرفها "أدريان بالمر" "Adrian Palmer" بأن الخدمة: "هي عملية إنتاج منفعة غير ملموسة بالدرجة الأساس، إما بحد ذاتها أو كعنصر جوهري من منتج ملموس، حيث يتم من خلال أي شكل من أشكال التبادل إتباع حاجة أو رغبة مشخصة لدى العميل أو المستفيد".[37]

من خلال التعاريف السابقة، يتضح أن الخدمة هي نشاط يمتاز بعدم الملموسية يؤدي للزبون أو العميل لإشباع رغبة أو حاجة شخصية لديه تحقق له منفعة.

[36]– علوان، قاسم نايف، إدارة الجودة في الخدمات، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص52.

[37]– يطو، رزيقة، دور البلديات في تقديم الخدمات العمومية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإدارة المحلية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، ص45.

العمومية: يعني الشمول والانتقال من الجزء إلى الكل، أي شاملا على الجميع أي جعلها عاما وشاملا، وتعتبر العمومية أحد السمات الأساسية لتبيان القدرة على التواجد في محيط معين في زمن موحد وبنفس الفعالية والقدرة على التأثير.

تعريف الخدمة العمومية: حسب الفقيه الفرنسي "دوجي" "Duget"، فإن الخدمة العمومية: "هي كل نشاط يجب أن يكون أداؤه مضمونا منظما ومراقبا من قبل الحكام، لأن تأدية هذا النشاط ضروري لتحقيق وتنمية الترابط الاجتماعي، بالإضافة إلى أنه ذو طبيعة تجعله لا يتحقق بصفة كاملة إلا بفضل تدخل الحاكمين".[38]

و وفق القانون الإداري الفرنسي، تعرف الخدمة العمومية بأنها "خدمة فنية تزود بصورة دائمة بواسطة منظمة عامة كالاستجابة لحاجات عامة، ويتطلب توفيرها أن يحترم القائمون على إداراتها مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف لتحقيق الصالح العام".

وهي أيضا: "وظيفة يكون أداؤها مضمونا ومضبوطا ومراقبا من قبل الحاكمين، لتحقيق التنمية والترابط الاجتماعي وتقديم والمنفعة العامة للمواطنين وتلبية حاجاتهم".[39]

ويتضح من التعاريف السابقة أن الخدمة العمومية نشاط مصدره الأساسي مسؤولية الدولة وأحد أهم وظائفها التي تحقق بتدخلها التنظيم والرقابة، وتسعى من خلالها إلى تحقيق مهامها الأساسية باستمرار من خلال رسم استراتيجيات تضمن توفرها واستمرارها وتطورها، كما أنها الآلية الفعالة التي تجعل منها قادرة على الاستجابة المتطلبات المواطنين سعيا إلى تحقيق المصلحة العامة.

الفرع الثاني: تعريف عصرنة الإدارة المحلية:

وتعني تجديد وتحديث ما هو قديم، وهو مصطلح مرتبط بالتقدم التكنولوجي لكل الخدمات التي تقدم بطريقة إلكترونية، والتي تقدم خدمة للعملاء من خلال معطيات مخزنة في خوارزمية تنفذ عادة من خلال برامج الشبكة الكترونية.[40]

---

[38]– عثماني، فؤاد، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أمحند بوقرة، بومرداس، 2016، ص44.

[39]– حجازي، مرسي السيد، اقتصاديات المشروعات العامة: النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، ص29.

[40]– سايح، فطيمة، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، 2018، ص71.

وهي أيضا: "عملية التكيف مع التحولات الراهنة من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة ونمط ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على إدخال التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات مرنة وعصرية تواكب التطور الحاصل، وهذا بهدف إرضاء المواطن من خلال تحقيق الجودة في الخدمات وتحويل جميع الخدمات العمومية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة الكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة".[41]

كما تعني عصرنة الإدارة المحلية تطبيق الحكومة الإلكترونية في وحدات الإدارة المحلية مما يتيح فرصة التعرف على احتياجات المواطن المحلي التي تتباين تبعا للظروف البيئية والثقافية وخصوصية كل مجتمع محلي على حدى، لذا فإن الأمر يتطلب تمتع الجماعات المحلية بقدر من المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى توافر الثقة والأمان والسرية في الخدمات الإلكترونية لجذب المواطن المحلي للتعامل الإلكتروني.

ويمكن تعريف عصرنة الإدارة المحلية كذلك بانها استخدام تكنولوجيا المعلومات خاصة (تطبيقات الإنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة القطاع الأعمال والمرافق الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية وبما يحقق العدالة والمساواة[42].

ونظرا لتعدد الجهات والمرافق المعنية بتقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية للمواطن المحلي والتي تختلف فيما بينها من حيث الشكل القانوني والتنظيمي (الحكومة المركزية وفروعها المرفقية – الجماعات المحلية – القطاع الخاص – المجتمع المدني – الهيئات الاجتماعية)، لذا فإن الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي تعني تحقيق شراكة حقيقية مع المجتمع من خلال التنسيق والتكامل بين هذه الأطراف لتحقيق التلاحم بين فئات المجتمع المحلي المختلفة بما يحقق اهداف التنمية ويعود على المواطن بالرفاهية، كما أن الكم الهائل من المعلومات الذي تتيحه الحكومة الإلكترونية عن فرص الاستثمار في الجماعات

[41]– فرطاس، فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد الثاني، العدد الخامس، 2016، ص313. ص313.

[42]– نواري رشيد، زومبية عبد النور، عصرنة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14 / العدد02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021، ص353.

المحلية ينعش الاقتصاد المحلي ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بكل محافظة بما يشبع الاحتياجات المتباينة للمواطنين المحليين[43]

الفرع الثالث: دوافع عصرنة الخدمة العمومية ومراحلها

أولا: دوافع عصرنة الخدمة العمومية في الجزائر:

وتكمن هذه الدوافع والمحفزات فيما يلي:

- تقليل الضغوط على مستوى الشبابيك وتقليص آجال الانتظار.
- تسهيل معاملات الأفراد وإعادة هيكلة الإجراءات نحو التبسيط.
- تقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية.
- تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي، حيث يواكب مستوى أداء الحكومة مع النظم الحديثة المتبعة في دول اخرى.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة والمساهمة كذلك في تجسيدها على أرض الواقع لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتقريب الإدارة من المواطن.
- الضرورة الملحة لعصرنة المرافق العمومية بسبب ضعف الخدمات المقدمة من طرف الأجهزة الإدارية الحكومية من جهة ومواكبة التطور الإداري العالمي مع تسارع التقدم التكنولوجي من جهة أخرى، وأيضا لتلبية متطلبات المواطن في الحصول على خدمات أفضل وأسرع بكفاءة، ومواكبة التطورات التي تدفعها البنية الداخلية والخارجية للدولة أملا في تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل أحسن وأفضل.[44]

ثانيا: مراحل عصرنة الخدمات العمومية المحلية في الجزائر:

لقد طبقت الجزائر هذه الاستراتيجية بشكل تدريجي ومدروس، وتمثلت في مشروع عصرنة مصلحة الحالة المدنية كخطوة أولى، إذ كان لابد من الارتقاء بالبنية التحتية لمصلحة الحالة المدنية في جميع الجوانب، حيث تم عصرنة وإعادة تأهيل مرافق الحالة المدنية وتزويدها بشبابيك زجاجية وقاعة انتظار

[43] – نواري رشيد، زومبية عبد النور، عصرنة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14 / العدد02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021، ص353.

[44] – يحياوي، سمية، عصرنة المرفق العام في الجزائر: رقمنة البلدية نموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد السادس، العدد الأول، 2019، ص41، 49

مزودة بكراسي لائقة لاستعمال المواطنين، كما تم تعليق لافتات ضوئية إعلامية توضح جميع الخدمات المقدمة من طرف الحالة المدنية وتهيئة ممرات لذوي احتياجات الخاصة، وبالموازاة تمت عملية إدماج المعلوماتية التي تطلبت غلاف مالي معتبر لتجهيز شبكات الإعلام الداخلية .

وعليه، كان لزاما على الوزارة الداخلية دعم الجماعات المحلية بالتجهيزات اللازمة والتطبيقات الإلكترونية الضرورية لربط كل بلديات الوطن بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية وتسهيل التواصل عن طريق قاعدة البيانات وشبكة الألياف البصرية.

وهذا ما تم تطبيقه بالفعل، حيث تم في مرحلة أولى تزويد معظم البلديات بأجهزة الإعلام الآلي والنسخ والطبع والماسح الضوئي مع تثبيت البرمجيات الخاصة بعملية رقمنة الحالة المدنية، كما تم تزويدها بموقع إلكتروني محمي يعمل بشبكة الانترنت، كما قامت باستحداث مركز البيانات الوزارة الداخلية والجماعات المحلية الذي يسمح بتخزين كافة البيانات والبرمجيات المعلوماتية الخاصة بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصالح التابعة للقطاع الفائدة المواطنين أو القطاعات أو النشاطات الأخرى، وقد سعت إلى وضع شبكات ربط ما بين الوزارات تكون بمثابة البوابة الرقمية الحكومية التي تسمح بالتواصل مع الهيئات العمومية باستعمال الوسائل التكنولوجية المتطورة.[45]

[45] – بن زيان، أحمد، عصرنة المرفق العام وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث، 2018، ص204، 205.

المبحث الثاني: أليات عصرنة الإدارة المحلية

ككل البرامج والمشاريع التنموية إن مشروع عصرنة الإدارة الملحية ، يحتاج إلى توفير البيئة المناسبة والمواتية له، كي يتمكن من تحقيق ما هو مطلوب منه، وبالتالي النجاح والتفوق في أدائه ونتيجته، وإلا سيكون مصيره الفشل، وما يترتب من خسارة في الوقت والمال والجهد والعودة عندها إلى نقطة الصفر، فالإدارة هي ابنة بيئتها تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كل المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، لذلك فإن تنفيذ هذا المشروع يجب أن يأخذ بعدة متطلبات أهمها:[46]

المطلب الأول: الأليات القانونية والسياسية

1-متطلبات إدارية :

لتطبيق الإدارة الالكترونية من الضروري تغيير بعض الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات الحكومية، بحيث تتماشى مع مبادئ الإدارة الالكترونية، وذلك باستحداث إدارات ودمج أخرى مع بعضها وإعادة تشكيل العمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق إدارة الكترونية أكثر فاعلية، مع مراعاة أن يتم ذلك في إطار زمني متدرج.[47]

2- متطلبات تشريعية:

إن البدء بالتعاملات الالكترونية يوجب على الدولة تهيئة بيئة تشريعية ملائمة ومناخ قانوني يستجيب لمتطلباتها ويسهل معاملاتها ويعرفها وطنيا ودوليا، إضافة إلى تقنين تدابير الأمن والحماية والسرية المتعلقة بها.[48]

وعليه فإن التحول من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الالكترونية يتطلب مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية الجديدة تتماشى مع هذا التحول، والتي تعتبر الأرضية التي يبنى عليها

---

[46]- محمد مدحت محمد، الحكومة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2016 ، ص88.

[47]- رابح الوافي، محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية دراسة حالة دائرة سيدي عيسى، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ،2015/2014، ص73

[48]- شائع بن سعد مبارك القحطاني، مجالات ومتطلبات ومعوقات الإدارة الالكترونية في السجون، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص32.

مشروع الإدارة الالكترونية، إضافة إلى استخدام مفاهيم جديدة للقرارات الإدارية والعقود الإدارية، خصوصا مع ازدهار ما يسمى بالتجارة الالكترونية.[49]

ولهذا كان ضمن برامج مشروع الجزائر الالكترونية 2013 **برنامج تطوير التشريعات** والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات. حيث صدر قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني،[50] تتويجا للعديد من النصوص التنظيمية التي سبقت صدوره على مستوى قطاع وزارة الداخلية أين ظهرت عدة قوانين وتنظيمات خاصة بالوثائق البيومترية ومنها:

- القانون رقم 03 - 14 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق لـ 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بسندات ووثائق السفر.[51]
- القرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1431 الموافق 17 أكتوبر سنة 2010، يحدد المواصفات التقنية المستخرج عقدا الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.
- القرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.
- القرار مؤرخ في أول صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.
- القرار مؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2011 يتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

[49]- طارق المجذوب، الإدارة العامة والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، الطبعة 01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 923.

[50]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان، قانون 04/15، صادر في 2015/02/01 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، (الجريدة الرسمية. العدد 6 الصادر يوم (2015/02/10)، ص 6

[51]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 03/14 المؤرخ في 2014/02/24، يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 23/03/2014، ص 4

3-الآليات سياسية:

تتمثل في وجود الإرادة السياسية من طرف النخبة الحاكمة لتبني مشروع الإدارة الالكترونية، فان التزام القيادة السياسية الحاكمة بالجهود الرامية إلى عصرنة الإدارة المحلية تعتبر من العناصر الأساسية النجاح الإدارة الالكترونية على مستوى هياكل الإدارة العامة،[52] وهذا ما جاء في سياق الإصلاحات السياسية والإدارية لسنة 2011، والتي باشرها رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة و اكمل مسارها رئيس الجمهورية الحالي السيد عبد المجيد تبون في ضرورة العمل على محاربة كل مظاهر البيروقراطية و الإداري وتقديم خدمات ترقى لرضا المواطن، من خلال عصرنة المرفق العام و تيسير تقديم الخدمة العمومية للمواطن.

وعليه يمكن القول أن الآليات السياسية يترجمها وجود إرادة سياسية تدعم استراتيجية التحول الإلكتروني، وتقف مع مشاريع الإدارة الالكترونية وتساندها، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي، والمعنوي لاجتياز العقبات وتطوير برامج الانتقال الالكتروني والإدارة الالكترونية.[53]

فقد ترجمت الارادة السياسية في الجزائر بتبني "استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 " وهي إحدى المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بداية من عام

2009 ويهدف المشروع أساسا إلى تقريب الادارة العمومية من المواطن وعصرنتها وإدخال التكنولوجيات الحديثة لجميع مؤسسات الدولة.[54]

المطلب الثاني: الأليات البشرية والمالية

الفرع الأول: الآليات البشرية

يشكل المورد البشري مقوما أساسيا في التنظيم الإداري بحكم أنه العامل المحوري الذي يتأثر بالتغييرات التي تطرأ على التنظيم والمؤثر فيها على حد سواء، مما يستوجب أن يكون هذا المورد على

---

[52]- حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، (2006-2007)، ص 18.

[53]- عبد الكريم عشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص 25.

[54]- خالد قاشي وآخرون، استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 :فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 04، جامعة البليدة 2، 2013، ص 84.

مستوى الإدارة جاهزا ومتلائما مع التطورات لاسيما مع التطور التكنولوجي في وسائل الإعلام و الاتصال والذي اقتحم مجالات العمل الإداري، فالأمي في بداية القرن الواحد والعشرين هو الذي لا يعرف استخدام المعلوماتية في حياته الخاصة والمهنية، فالإدارة العامة لابد عليها من محو هذه الأمية لنجاح مشروع الإدارة الالكترونية وبناء على هذا عمدت الجزائر من خلال مشروع الجزائر الالكترونية برنامج قائم على تنمية الكوادر البشرية، وهذا من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية، بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل، التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية، والتي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية، بهدف القدرة على الإدارة والتسيير حسب الاختصاص.[55] فالإدارة الالكترونية لا تدير نفسها بل تحتاج إلى قدرات بشرية كفوءة تحسن استخدام الكمبيوتر والتكنولوجيات الحديثة، وللخروج من بوتقة الموظف التقليدي إلى العصري لابد من إعداد برامج وخطط للتدريب وتأهيل الموظفين على مستوى البلدية لتقديم خدمات ذات جودة.

ونظرا لأن عصرنة الإدارة الملحية تعتمد على برامج جديدة (الادارة الالكترونية على الموظف، تحتاج إلى خبرات غير متوفرة في معظم الادارات، ولأن التحول إلى نظام الإدارة الالكترونية يغير من نظام العمل داخل الجهاز الإداري، حيث يتزايد دور مستخدمي الكمبيوتر والإنترنت، ويتراجع دور الموظف التقليدي، كما تظهر وظائف جديدة لم تكن معروفة داخل الأجهزة، وبالتالي فإن كفاءة العنصر البشري تلعب دورا حاسما في نجاح البرنامج، وعليه فتطبيق الإدارة الالكترونية يتطلب تغيير جذري في نوعية المستخدمين الملائمة لها وهذا يعني ضرورة إعادة النظر بأنظمة التعليم والتكوين لمسايرة متطلبات الانتقال الجديد.[56]

الفرع الثاني: الاليات المالية:

يحتاج أي مشروع إلى موارد مالية لإنجاحه وتوفير كل مستلزمات هذا المشروع، فالانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية يتطلب موارد مالية هائلة لإنجاح هذا التحول.

---

[55]-- فتيحة فرطاس، مرجع سابق، ص 317

[56]- د. عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ، ص75.

ونظرا لضخامة مشروع عصرنة الإدارة المحلية وحاجته المستمرة لتحسين مستوى البنية التحتية، وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية، وتحديثها من حين لآخر وتدريب العناصر البشرية باستمرار مما يستلزم توفر أموال طائلة، لكي يستمر وينجح ويبلغ الأهداف المنشودة،[57] لذلك يجب توفير الأموال الكافية لتغطية الانفاق على هذا المشروع دون اهمال الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي.[58]

المطلب الثالث: الأليات التقنية والرقمية

لا يمكن عصرنة قطاع الإدارة المحلية دون وجود الوسائل التكنولوجية والتقنيات الحديثة التي يحتاجها المكتب الالكتروني لتقديم الخدمات للمواطنين وتتمثل في توفير البنية التحتية للإدارة

الالكترونية، والتي يقصد بها الجانب المحسوس في الإدارة الالكترونية من تأمين أجهزة الحاسب الآلي وربط شبكات الحاسوبية السريعة والأجهزة المرفقة معها وتأمين وسائل الاتصال الحديثة،[59] بمعنى أن الإدارة لابد أن تعمل على تطوير شبكات الاتصالات لكي تحقق الهدف من استخدام شبكة الانترنت. بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من تجهيزات وحاسوب ألي ومعدات وأنظمة البيانات والبرامج وتوفير خدمات البريد الرقمي. وهذا ما جاء في محتوى مشروع الجزائر الالكترونية تحت مسمى برنامج التطوير الفني.

يتم اللجوء لمجموعة من طرق الحماية من أجل الحفاظ على أمن المعلومات، ومنها طرق الحماية المادية فهناك العديد من الطرق البسيطة التي يجب اتباعها من أجل الحفاظ على أمن المعلومات الحفاظ على جهاز الحاسوب في مكان آمن، ووضع كلمة سر عليه لمنع عبث المتطفلين، وأن تكون كلمة السر تحتوي على أحرف، وأرقام، ورموز؛ كي يصعب التنبؤ بها، وتغييرها بشكل دوري.

أولا: آليات تأمين الدخول لشبكة المعلومات

تتعلق بالآليات التي عن طريقها يتم التأكد من عدم تعرض المعلومات للأخطار المتمثلة في إمكانية الكشف عنها أو الاطلاع عليها من قبل أشخاص غير مسموح لهم بذلك وفي الحالة التي يكون فيها

[57]- رابح الوافي، مرجع سابق،، ص73.

[58]- د. عبد القادر عبان، مرجع سابق، ص74.

[59]- محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 71-72.

مالكي هذه المعلومات يرغبون في حفظ سريتها، لذا فإن هذا الجانب الذي يتطلب الوثوقية أو الأمنية يتطلب في ذات الوقت اتخاذ التدابير اللازمة لحماية سرية المعلومات الحساسة وضمان التوصل إلى المعطيات حصريا من قبل المستعملين المرخصين أوعدا مالكيها، وهذا كما سبق بيانه يعد جانب من الجوانب للأمن المعلوماتي أو السلامة المعلوماتية مع ضمان سلامة المعلومات او المحتوى ويعني ذلك اتخاذ التدابير اللازمة والضرورية لحماية المعلومات من التعديل، لكن سلامة المعلومات لا يعني فقط تعديلها بل سلامتها من أي استخدام غير مشروع بفعل تعرض محتواها إلى الانتهاك سواء بالتعديل أو المحو أو التدمير، مع ضمان الوصول إلى المعلومات واستمرارها فمن شروط السلامة المعلوماتية وأهدافها التأكد من استمرار التفاعل مع المعلومات واستمرار عمل النظام المعلوماتي من خلال التصدي لأعمال وهجمات التي يقوم بها الجاني المعلوماتي الحرمان المستفيدين من الوصول إلى المعلومات فضلا عن عدم إنكار التصرف الذي يتم من خلال هيئات التصديق الإلكتروني وتتمثل وظيفته في أن يمنع من خلالها أي كيان أو مستخدم من أن ينكر أي عمل سابق تم إجراءه كأن يتم إنكار إرسال المعلومات أو رسالة معينة ، لذلك عند وقوع مثل هذا الخلاف بين الأطراف المتصلة يجب توفر إجراء معين أو وسيلة محددة لحل هذا النزاع ويتم ذلك من خلال إشراك طرف محايد وموثوق ، وهذا ما تحققه وظائف التوقيع الإلكتروني من خلال هيئات التصديق وبالتالي لا يمكن لأي طرف إنكار أي تصرف صادر منه".[60]

1- عن طريق الجدران النارية

نظرا للانتشار الواسع حاليا لقرصنة المعلومات و التجسس المعلوماتي وذلك بسبب انتشار برامج القرصنة ووجودها في الكثير من المواقع أصبح من الممكن اختراق أي جهاز أو نظام معلوماتي و بدون عناء فور إنزال إحدى البرامج و خاصة مع وجود ثغرات في الأجهزة أو الأنظمة ومن أثار تلك التهديدات، التعرض للسرقة والاحتيال عن طريق تغيير المعلومات التي يتم إدخالها في النظام أو تغيير المخرجات التي تخرج منه التجسس الصناعي عن طريق تنزيل الأسرار الصناعية من الكمبيوتر إلى إحدى الشركات وإرسالها عبر البريد الالكتروني مباشرة إلى منافستها، الأمر الذي يستدعي ضرورة ايجاد آليات لمواجهتها من بينها الجدران النارية.

[60]- الجواد دلال صادق، أمن المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن، 2008، ص 41 وما يليها.

إن الجدار الناري هو عبارة عن جهاز، أو تطبيق، ويتم وضعه عند الخادم، وعند مصافي الشبكة، كل حسب احتياجاته، وقد جاءت فكرة الجدار الناري من الطريقة الأمنية المعروفة قديما وهي عبارة عن حفر خندق حول قلعة لمنع أي شخص من الدخول أو الخروج من القلعة، ويمكن تفتيشه من قبل الحراس على القلعة، لذا يقصد بالجدار الناري : مجموعة أنظمة توفر سياسات أمنية بين الإنترنيت والشبكة الخاصة لتصبح جميع عمليات العبور إلى الشبكة أو الخروج منها تمر من خلال الجدار الناري الذي يصد المستعملين غير المرغوب فيهم، فالجدار الناري يقوم بالتحقق من صلاحية المستعمل المحلي والمستعمل الخارجي، ونظام الدخول والخروج ، وتشفير المعلومات، وإجراءات الحماية من الفيروسات. [61]

من مزايا الجدار الناري:

-توفير الحماية اللازمة للشبكة والمعلومات.

-توفير خدمات التشفير في تكنولوجيا الجدار الناري -تخزين العمليات والمعلومات التي تمر من طريق الجدار الناري. [62]

- متابعة المستخدمين للشبكة ومن يحاول العبث بها، وعليه على المستخدم الذي يريد الدخول إلى شبكة الأنترنيت أن يحصن جهازه بالجدار الناري، ويمكن الحصول عليه من الأنترنيت عن طريق زيارة موقع:www.download.com

2- عن طريق البرامج الكاشفة:

إن مسألة تعرض جهاز الحاسب الآلي للهجمات الفيروسية أمر وارد والذي بالنتيجة يؤدي حتما لتلف المحررات الإلكترونية بسبب العدوى التي تحدثها تلك الفيروسات ، لذا كان من الضروري التفكير في إيجاد آليات تحول دون حصول ذلك، وعليه، فقد أنشئت برمجيات تحتوي عددا من الموظفين من إداريين ومحللي نظم ومبرمجين التصميم وإعداد وكتابة برامج الكشف عن الفيروسات، ومن ثم تدميره قبل أن يبدأ عمله في النظام. نجد أغلب برامج الكشف عن الفيروسات ومكافحتها تستطيع التعرف إلى ملفات التجسس وتقوم بإزالتها من الجهاز، لكن هناك ملفات التجسس قد لا تستطيع برامج مكافحة الفيروسات اكتشافها. رغم كل تلك التدابير إلا أن الجهاز لايزال غير آمن ، لهذا يجب تجنب وضع قوائم

[61]- عبد الرحمان بن عبد الله السند، الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، ط1، 2004، ص396

[62]- أمان الخالد، القرصنة. خطوة خطوة، مقال بجريدة الرياض، عدد 12393، سنة 2002، ص 45.

بكلمات السر أو الاستخدام على الجهاز، وخصوصا أرقام الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان، مع التقليل من الدخول على الحسابات البنكية عبر الأنترنيت، وعدم الاحتفاظ بتقارير سرية تحوي أرقاما مهمة على القرص الصلب، لكون المخترقين يعملون بجد لاختراق كل الأنظمة والبرامج .[63]

3- استعمال تقنية التشفير الإلكتروني للتواقيع الرقمية

يقصد بالتشفير " تلك الطريقة التي تعتمد على الخوارزمات الرياضية الذكية التي تسمح لمن يمتلك مفتاحا سريا أن يحول رسالة مقروءة لرسالة غير مقروءة أو العكس[64].

لم يعرف المشرع الجزائري تقنية التشفير لكنه تطرق من خلال نص المادة الثانية الفقرتين الثامنة والتاسعة من القانون 15-04 المتعلق بالتوقيع والمصادقة الإلكترونيين،[65] للإشارة المفتاحي التتشفير العمومي والخاص والتي سنأتي على بيانهما لاحقا، خلافا للمشرع التونسي الذي قام بتعريفه في المادة 5/3 بأنه:" استعمال رموز أو إشارات غير متداولة تصلح بمقتضاها المعلومات المرغوب تحريرها أو إرسالها غير قابلة للفهم من قبل الغير، أو استعمال رموز أو إشارات لا يمكن الوصول إلى المعلومات بدونها".[66]

أ-خصائص نظام التشفير:

يحتمل نظام التشفير مفهومين أحدهما مفهوم واسع والآخر مفهوم ضيق، ومقتضى المفهوم الواسع لنظام التشفير، عدم خضوع أدوات ووسائل التشفير لأية قيود عند استخدامها وقد أخذت بهذا المفهوم الولايات المتحدة الأمريكية، أما المفهوم الضيق لنظام التشفير، يقصد به وضع إجراءات مشددة على استعمال أدوات ووسائل التشفير، ليس فقط على تصدير واستيراد هذه الوسائل والأدوات، وإنما تتخذ هذه الإجراءات حتى على بيع واستخدام هذه الوسائل داخل أراضي الدولة نفسها، ومن هذه الأنظمة النظام الفرنسي"،[67] فالتشفير إذن هو تغيير في شكل البيانات عن طريق تحويلها إلى رموز أو إشارات

---

[63]- عبد الرحمان بن عبد الله السند، الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، المرجع السابق، ص 400.

[64]- لملوم كريم، الإثبات في معاملات التجارة الإلكترونية بين التشريعات الوطنية والدولية، مذكرة ماجستير فرع قانون التعاون الدولي، مدرسة الدكتوراه بكلية الحقوق بجامعة تيزي وزو، 2014، ص 193

[65]- القانون رقم 15_04 المؤرخ في أول فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج رعدد06، ص 07

[66]- قانون عدد 83 لسنة 2000 مؤرخ في 9 أوت 2000 يتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي على الموقع، www.arablaw.com

[67]- عباس العبودي، تحديات الإثبات بالسندات الإلكترونية ومتطلبات النظام القانوني لتجاوزها ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص236 وما يليها.

الحماية هذه البيانات من إطلاع الغير عليها أو من تعديلها أو تغييرها، فهذا النظام يتمتع بالخصائص التالية:

1-أن تشفير البيانات والمعلومات التي يتم تدوينها أو التعامل فيها يتم من خلال الوسائط الإلكترونية.

2-إحترام سرية البيانات المشفرة والاعتراف بحق أصحابها في خصوصية البيانات المشفرة المرسلة عبر الأنترنيت وتجريم الاعتداء عليها.

3-أن نظام التشفير من أصل عسكري: فإحداث التوقيع الإلكتروني والتدقيق فيه يرتبط ارتباطا وثيقا بعناصر التشفير «فهو يعتمد أساسا على أساليب التشفير باستعمال المفاتيح الألغرومية للترقيم والتشفير نظام عرفه منذ القدم الجيش الفرنسي وقد استعمل القائد العسكريules César نظام التشفير في مراسلاته، وقد تم تقنين ألغورتمات التشفير من طرف السلطات العسكرية سنة 1991 بصدور قانون التشفير".[68] " تأسيسا على ذلك، يمكننا القول أن التشفير هو ذلك الإجراء الذي يؤدي إلى توفير الثقة في المعاملات الإلكترونية وذلك باستخدام أدوات أو وسائل أو أساليب التحويل المعلومات بهدف إخفاء محتوياتها والحيلولة دون تعديلها أو استخدامها غير المشروع.

ب- كيفية إجراء التشفير:

يسمح التشفير كإجراء بتوفير الثقة في المعاملات الإلكترونية حيث يسهم من خلال أدوات ووسائل وأساليب تحويل المعلومات بهدف إخفاء محتوياتها والحيلولة دون تعديلها أو استخدامها غير المشروع بحيث يتم التأكد من أن المعلومات التي تسلمها المرسل إليه هي ذات البيانات التي قام المرسل بالتوقيع عليها، ويتم تشفير التوقيع الإلكتروني باستخدام نظامي هما السيمتري وهونوع من البرامج يعتمد على الرموز الهندسية المعقدة والآخر هو النظام البيومتري والذي يعتمد على مواصفات شخصية تتعلق بصاحب التوقيع ذاته» [69]

ج- صور التشفير

[68]- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الكتاب الأول، دون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2002، ص 196.

[69]- خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني في ضوء الاتفاقات الدولية والتشريعات العربية - دار الجامعة الجديدة للنشر- 2007، ص101.

رغم حداثة تقنية التشفير في المجال التكنولوجي إلى أنها تشهد تطورات سريعة نظرا لأهميتها البالغة في تأمين وموثوقية المحررات الإلكترونية، لذا فقد ظهر لأول وهلة نظام التشفير المتماثل لكنه أثبت عجزه نظرا لبعض العيوب التي لحقت به وهوما سوف نتطرق له من خلال العنصر الأول، أما العنصر الثاني فنتطرق فيه للنظام البديل المقترح وهو نظام التشفير اللاتماثلي مع تبيان الخصوصية التي يتمتع بها بفضل اعتماده على المفتاحين العام والخاص، ونتطرق في عنصر أخير لنوع مستحدث من التشفير وهو البصمة الإلكترونية.

– **التشفير المتماثل أو الأحادي أو ذو المفتاح الواحد:** في هذا النظام نفس المفتاح يستعمل للتشفير من ناحية ولفك التشفير من ناحية ثانية، لكن الإشكالية بالنسبة لهذا النظام تتمثل في إيجاد وسيلة موثوق بها التبليغ المفتاح للطرف الموجهة إليه.

– **التشفير اللا تماثلي أو الثنائي Cf**: (ذو المفتاح الثنائي) إن التشفير غير المتماثل يعتمد على زوج من المفاتيح غير المتماثلة (مفتاح عام ومفتاح خاص) الأول يكون معروفا للجميع ويحتفظ به سرا والثاني فهو خاص بصاحبه وعليه الاحتفاظ به سرا، ومالك هذا الزوج من المفاتيح عليه الاحتفاظ بالمفتاح الخاص سريا حيث من خلاله يستطيع تشفير رسالته وبالتالي عدم قدرته على رفض ما جاء فيها، وتكمن ميزة هذا النظام في أن معرفة المفتاح العام لا يمكن من معرفة أو تشكيل المفتاح الخاص، وأن كل مفتاح يقوم بعكس عمل الأخر بمعنى أن ما يشفره الأول يقوم الآخر فقط بحله لبيان كيفية استخدام التوقيع الرقمي من خلال عملية التشفير، كما يجب تزامن عمليتي التشفير وفكه»، إن تقنية التشفير كما سبق بيانه، تقسم إلى تشفير متماثل وآخر غير متماثل، أما الأول يعتمد وجود مفتاح وحيد فالرقم السري معلوم بين صاحبه والجهاز فقط، أما الثاني فهو التشفير غير المتماثل الذي يعتمد زوج مفاتيح غير متماثل (مفتاح عام ومفتاح خاص) الأول يكون معلوم للكل ، والثاني معلوم فقط لصاحبه ويلتزم بالاحتفاظ به سرا، فلا يمكن بأي حال معرفة المفتاح الخاص انطلاقا من المفتاح العام نظرا الكون ذلك يتطلب وقتا طويلا لاعتماده على صيغ رياضية، كما سبق بيانه، أما الكيفية التي تنشأ فيها المحررات الإلكترونية، وآلية إرسال الرسالة واستخدام المفتاح العام والخاص فتتمثل في أن المرسل يقوم بترميز الرسالة

باستخدام «دالة البعثرة»،[70] وينتج عن ذلك ما يعرف باختصار الرسالة أو بصمة الرسالة، وباستخدام المفتاح الخاص للموقع تحول برمجيات الموقع نتيجة البعثرة إلى توقيع رقمي.

4- اعتماد التشفير على المفاتيح الخاصة والعمومية:

أ- المفتاح الخاص:

فحسب نص المادة الثانية الفقرة الثامنة من القانون 15-04 المتعلق بالتوقيع والمصادقة الإلكترونيين، عرفت مفتاح التشفير الخاص على أنه : "هو عبارة عن سلسلة من الأعداد يحوزها حصريا الموقع فقط، وتستخدم لإنشاء التوقيع الإلكتروني، ويرتبط هذا المفتاح بمفتاح تشفير عمومي"، فهو بذلك يكون تحت السيطرة والسلطة المطلقة لصاحب التوقيع الإلكتروني الذي يتعين عليه توفير شروط السلامة لحماية المفتاح من مخاطر استعماله من طرف الغير خاصة بعدم الكشف عنه لأي شخص آخر، وهذا المفتاح يستعمل لتشفير الوثائق وإمضائها.

ب-المفتاح العمومي:

حسب نص المادة الثانية الفقرة التاسعة من القانون المتعلق بالتوقيع والمصادقة الإلكترونيين فإن مفتاح التشفير العمومي «هو عبارة عن سلسلة من الأعداد تكون موضوعة في متناول الجمهور بهدف تمكينهم من التحقق من الإمضاء الإلكتروني، وتدرج في شهادة التصديق الإلكتروني، فكما يدل عليه اسمه هو مفتاح يمكن لكل شخص الاطلاع عليه واستعماله للتأكد من أن الإمضاء المضمن بالوثيقة الإلكترونية هو صادر عن الشخص المنسوب إليه الإمضاء، والمفتاح العام يتم نشره في الدليل وهو متاح للعامة من الناس هناك من اقترح ما يعرف بـ «نظام الغير الثقة» بحيث يوجد مفتاحين مفتاح عام وخاص ويحمل كل مفتاح علاقة رياضية غير مفهومة ويبقى المفتاح الخاص مع المستخدم أو العميل بحيث لا يستعمله إلا هو فإذا استعمله في أية عملية قانونية وصدر منه توقيع بعد ذلك قرينة عن أنه شخصيا استعمل المفتاح، فوجود المفتاح سرا معه يعطي الثقة والأمان في أي توقيع يصدر منه ومهمة المفتاح العام هو التحقق من صحة التوقيع الإلكتروني الصادر من صاحب المفتاح الخاص، كما يجب أن تكون

[70]- دالة البعثرة: هي عملية رياضية مبنية على خوارزمية تنشئ صورة رقمية للرسالة أو شكلا مضغوطا من الرسالة يشار إليها بعبارة» خلاصة. 14 رسالة و/أو بصمة رسالة، ودالة البعثرة لا بد أن تكون ذات اتجاه واحد أي لا بد أن تكون ذات اتجاه واحد أي لابد من التحقق من استحالة استخراج الرسالة الأصلية انطلاقا من معرفة دالة البعثرة الخاصة بها، دليل الإشتراع الخاص بالقانون النموذجي الخاص بالتوقيع الإلكتروني، منشور بدليل .الأمم المتحدة لسنة 2001، ص28-29.

العناصر البرمجية والمعدات المستخدمة للغرض مؤمنة من الناحية التقنية بطريقة تمنع استعمالها إلا من قبل صاحبها كما أنها يجب أن تضمن الارتباط بين الإمضاء والوثيقة المتعلقة به بحيث أن كل تغيير يطرأ على الوثيقة يمكن التفطن إليه آليا (وهو جوهر ما اشترطه المادة 453 من مجلة الالتزامات والعقود التونسية وذلك في فقرتها الثانية).

هناك العديد من البروتوكولات المعدة لتشفير البيانات، بحيث تمنع أي أحد يصلها من فهمها، وتختلف درجة التعقيدات في هذا التشفير، فهناك بعض الأنظمة التي يمكن حلها بالعودة لقواعد تشفيرها، ولذلك يجب اعتماد طريقة معقدة، تصعب قدر الإمكان إمكانية إعادة النص للغته قبل التشفير، وبالطبع فإن مفتاح فك التشفير يمتلكه الجهاز المستقبل لهذه البيانات. مراقبة البيانات (Packet Sniffers): يوجد العديد من التطبيقات التي تتمكن من معرفة حركة البيانات الخارجة، والداخلة إلى الشبكة، وعن طريق تحليلها يمكن التوصل للاختراقات التي حدثت لهذه الشبكة، ومعرفة مكانها، كلما زادت أهمية البيانات وسريتها، زادت الوسائل المتبعة لحمايتها، من مادية، وبرمجية، فمثلا أجهزة الخوادم توضع في مكان محمي بشتى الطرق الفيزيائية، ومن ضمنها الحراس.[71]

ثانيا: آليات منع إفشاء المعلومات

نظرا للأخطار التي تهدد خصوصية المعلومات وانتهاك السرية المعلوماتية، توفر تقنية المعلومات الجديدة إمكانية تخزين أو حفظ واسترجاع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية التي يتم تجميعها من قبل المؤسسات والدوائر والوكالات الحكومية ومن قبل الشركات الخاصة. وأكثر من هدا فإنه يمكن خزن و حفظ المعلومات والبيانات الشخصية في قاعدة مؤتمنة هي قاعدة البيانات ويمكن نقلها عبر مختلف مناطق البلد في ثوان معدودة و بتكاليف منخفضة نسبيا ، إن هذا يبين بوضوح كيفية أو إمكانية تهديد الخصوصية و تتزايد مخاطر التقنيات الحديثة على حماية الخصوصية كتقنيات الرقابة و بطاقات الهوية وقواعد البيانات الشخصية وغيرها، فوسائل أمن المعلومات والأنظمة المعلوماتية عبارة عن آليات وإجراءات وأدوات ومنتجات تستخدم للوقاية وللتقليل من مخاطر المعلوماتية والتهديدات التي تتعرض لها الأنظمة المعلوماتية.

[71]- اقرأ المزيد على موضوع. كوم https://mawdoo3.com

1- أنظمة الحماية التقنية في المصارف الإلكترونية:

سعيا من المصارف الإلكترونية في توفير الحماية التقنية لعمليات الدفع الإلكتروني ووسائله فقد أوجدت لنفسها بعض الأنظمة التي تمكنها من أداء مهامها بأكثر سرية وموثوقية بحيث تمكنها من التحقق من شخصية العميل، وتؤكد في حالة التحكم في استخدامها بشكل صحيح أن المتعامل بها هو فعلا صاحب الحساب وتعد هذه الأنظمة من قبيل التواقيع الإلكترونية المؤمنة ومن بينها:

أ –نظام هوية المستخدم وكلمة السر:

نجدها أكثر رواجا في المعاملات المصرفية الإلكترونية، فعند دخول العميل لموقع البنك على الأنترنيت بقصد الاستفادة من الخدمات الإلكترونية، فإن أول ما يصادفه طلب إدخال هوية المستخدم وكلمة السر حتى يتمكن من الوصول لحسابه، وبالتالي فإن إدخالهما يشكل وسيلة للتحقق من الشخصية ودليلا على أن الذي قام بالعملية هو صاحب الحساب، وإذا كان موقع البنك يسمح بإجراء العمليات بمجرد الدخول إليه باستخدام الهوية وكلمة السر فإنهما بذلك يشكلان دليلا على اتجاه إرادة العميل إلى الالتزام بمقتضى العملية التي أجراها.[72] أعتبر هذا النظام بمثابة توقيع إلكتروني لأنه لا يمكن إجراء أي العملية إلا بإدخال كلمة السر وهوية المستخدم وهي بذلك تكون مرتبطة برسالة المعلومات المتضمنة للعملية المجرات، وباعتبارها خاصة بالعميل وحده فإنها تميز شخصه وتدل على إرادته في الالتزام بمضمونها.

ب – نظام كلمة السر التي لا تتكرر:

سميت هذه الطريقة بكلمة السر التي لا تتكرر لأن كلمة السر المستخرجة من جهاز التوثيق لا تكون صالحة إلا لعملية واحدة وخلال مدة محددة بدقيقة واحدة فقط، وهي شأنها شأن الكلمة المستخرجة بطريقة خوارزمية القيمة الاختبارية تعتبر بمثابة توقيع إلكتروني.

يستخدم هذا النظام كوسيلة إضافية للنظام السابق، حيث تقوم بعض البنوك باستخدامه مع عملائها عند إجراء العمليات التي تتضمن أوامر الدفع والتي تؤثر على الذمة المالية للعميل، ويتم ذلك باشتراك كل من العميل والبنك للتوصل لكلمة سر التي لا تتكرر، حيث يتم تزويد كل منهما في البداية بنفس جملة المرور وعدد مرات إدخال البيانات الخوارزمية القيمة الاختبارية التي تعد عبارة عن مجموعة من

[72] – أبو فروة محمود الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنيت، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص86.

العمليات الحسابية يتم من خلالها توليد مجموعة من الحروف ذات طول معين مستنتجة رياضيا من مجموعة أخرى من الحروف أطول بكثير وتمثل الرسالة المراد تشفيرها، كما تستخدم هذه العملية لاكتشاف تزوير البيانات حيث أن أي تغيير ولو كان بسيطا في الرسالة الأصلية يؤدي إلى تغيير كبير في القيمة الاختبارية، فيبدأ العميل بإرسال رسالة البداية، فيرد البنك برقم عشوائي يتم استخدامه في استخراج كلمة السر التي لا تتكرر عبر المرور بثلاث خطوات:

1-**الخطوة التمهيدية**: حيث يدخل العميل جملة المرور ويتم إضافتها إلى الرقم العشوائي ثم ترسل للبنك.

2-**خطوة التوليد**: حيث يتم تنفيذ خوارزمية القيمة الاختبارية عدة مرات على هذه الجملة لإنتاج أو أكثر، هذا العدد من المرات هو المخزن في جهازي العميل والبنك Bit. كلمة سر ذات 64 خانة" يعتمد عمل الحاسب الألي على تحويل المعلومات بكافة أشكالها (بيانات مكتوبة، صوت، صورة) إلى أرقام ثنائية وتسمي بذلك لأنها مؤلفة على وجه الحصر من أصفار وآحاد ويسمى كل صفر أو واحد بت ، وما أن يتم تحويل المعلومات إلى أرقام فإنه يصبح بالإمكان تخزينها في الكمبيوتر على شكل صفوف طويلة من البنات وهذه الأرقام هي ما يطلق عليها المعلومات الرقمية.

3-خطوة العرض: حيث تأخذ كلمة السر المنتجة من المرحلة السابقة وتعرض بصورة مقروءة وفي المرحلة النهائية يستخدم العميل هذه الكلمة مرة واحدة بإرسالها للبنك الذي يتأكد من صحتها وبعد أن تتم العملية المراد إنجازها تصبح هذه الكلمة غير صالحة للاستعمال،[73] وإذا أراد العميل القيام بعملية بنكية أخرى يجب عليه إتباع نفس الخطوات السابقة .

2- البصمة الإلكترونية:

ظهرت البصمة الإلكترونية بمناسبة ظهور التوقيع الإلكتروني، وبوجه التحديد التوقيع الرقمي، وهي نوع من أنواع التشفير باتجاه واحد، فتؤخذ الرسالة المراد تشفيرها وتحور للحصول على ما يسمى المفتاح الشفرة ، وميزة هذا المفتاح أنه لا توجد طريقة فيه لفك التشفير والحصول على الرسالة الأصلية منه، ولهذا السبب سمي هذا الأسلوب بأسلوب التشفير باتجاه واحد، وهو يستخدم في الأنظمة التي تحتاج فيها للتحقق من صحة المعلومات دون الحاجة لمعرفة فحوى هذه المعلومات، وذلك لأن تشفير نفس الرسالة

[73] – أبو فروة محمود، نفس المرجع السابق.

بنفس الخوارزمية ينتج مفتاح الشفرة نفسه في كل مرة، فهو يستخدم للتحقق من عدم التلاعب ببيانات أو ملفات معينة، فمثلا إذا حصلنا على بيانات من أحدهم، فإن هناك احتمالا بأنها قد تم التلاعب بها عمدا أو أنها أصيبت بفيروس ما، أو أنها حدث بها تغيير غير متعمد أثناء تنزيلها من الإنترنيت بسبب عطل ما في الاتصال، فنحن بحاجة هنا لطريقة ما نتأكد فيها من تطابق نسخة البيانات التي لدينا مع البيانات الأصلية، إن البصمة الإلكترونية أو التشفير باتجاه واحد يستخدم غالبا في التوقيع الرقمي للتأكد من صحة البيانات المنقولة عن طريق وسيط إلكتروني.[74]

[74] - http:/www.ahmadh.com/weblog/2005/06/27/asymmetric-key-encryption

الفصل الثاني :الرقمنة كآلية لعصرنة الإدارة المحلية

الفصل الثاني :الرقمنة كآلية لعصرنة الإدارة المحلية

لقد أحدث التطور السريع في أنظمة وشبكات الاتصال ونظم المعلومات مساحة عريضة لتطور الأنظمة الإدارية والمالية في المؤسسات الحكومية، إذ أطلقت عدد من الدول مبادرات الإدارة الإلكترونية مما ساعدها على الانطلاق والخروج من نطاقها الجغرافي وإمكانياتها البشرية المحدودة، والوصول بخدماتها للمواطنين والمستفيدين في أماكن تواجدهم في المدن والأرياف في وقت قياسي وعلى مدار الساعة مما يترتب عليه فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني الذي ينعكس بدوره بشكل رئيسي وإيجابي على تسهيل أعمال ومصالح المواطنين والمستثمرين وقطاع العمال.

لذلك فإن مفهوم رقمنة الإدارة يعكس سعي الحكومات إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل بعضه ببعض عبر شبكة الأنترنت، والإدارة الرقمية ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات المباشرة أعمالها.[75] وعليه من خلال هذا الفصل سنتناول في مبحث أول مفهوم الرقمة الإدارية و في مبحث ثان نستعرض

وفي مبحث ثان نظام الادارة الالكترونية

[75]– حماد مختار، مرجع سابق، ص 01

المبحث الاول: مفهوم الرقمة الادارية

لقد أدى التطور السريع للتقنية إلى بروز نموذج إداري جديد، فرضه التنافس والتحدي المتزايد أمام النظم الإدارية البيروقراطية لتحسين أعمالها وجودة خدماتهما، وهذا سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال تحديد مفهوم الرقمنة الإدارية في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنتحدث عن أهميتها وأهدافها ومجالات تطبيقها

المطلب الأول: تعريف الرقمنة الادارية ومجالات تطبيقها

الفرع الأول: تعريف الرقمنة الإدارية

تعرف الرقمنة بأنها " العملية التي يتم بمقتضاها، تحويل البيانات إلى شكل رقمي، لمعالجتها بواسطة الحاسوب، وعادة ما يستخدم مصطلح في نظم المعلومات للإشارة إلى تحويل النص المطبوع والصور، إلى إشارات ثنائية، باستخدام احد أجهزة المسح الضوئي حتى يمكن عرضها على شاشة الحاسوب" [76]

ويقصد بالرقمنة في مؤسسات المعلومات عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي، وتقوم مؤسسات المعلومات باتخاذ هذا الإجراء بهدف توفير اكبر قدر من مصادر المعلومات للمستفدين. [77]

كما تعرف الرقمنة على أنها عملية تحويل المصدر المعلومة من شكل ورقي أو مطبوع إلى شكل رقمي يتم التعامل معه بواسطة الحاسوب. [78]

و إن كان ما سبق مرتبطا بمفهوم الرقمنة فإن الإدارة الرقمية يقصد بها " العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم و التوجيه و الرقابة على الموارد و القدرات الجوهرية للمنظمة والأخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المنظمة " [79]

---

[76] International encycmlopedia of information and Library science - 2nd ed-London, routledge, 2003, P 18.

[77] عبد الجواد، سامح زين هم، المكتبات والأرشيفات الرقمية والبناء والإدارة، .شركة ناس للطباعة، مصر ، 2006ص 46

[78] باشيوة، سالم،،الرقمنة في المكتبات الجامعة الجزائرية دراسة حالة المكتبة المركزية بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر، قسم المكتبات والتوثيق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر2008، ص 7.

[79] نجم، عبود نجم، الإدارة الالكترونية : الإستراتيجية والوظائف .والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004ص 12

بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) فقد عرفت الإدارة الرقمية على أنها "استخدام التكنولوجيا المعلومات و الاتصال ولا سيما شبكة الإنترنت كأداة تسمح بالوصول إلى إدارة أفضل ". حسب هذا التعريف فأن الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الرقمية هو استخدام التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت". [80]

وهناك تعريف آخر للإدارة الرقمية و الذي يصفها بأنها : " إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الإنترنت و شبكات الاتصال تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد و إخفاء الأشياء و ما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق أهدافها ، و الأكثر كفاءة في استخدام مواردها ". يركز هذا التعريف على رأس المال المعرفي ، و إن دل على شيء فإنما يدل على الأهمية الكبيرة التي أصبحت توليها المنظمات المعاصرة للحصيلة المعرفية بهدف اكتساب أكبر قدر ممكن منها مع حسن التعامل معها و استغلالها بشكل أمثل".[81]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن الإدارة الرقمية هي : توظيف البعد التكنولوجي في عملية التسيير الإداري، بهدف تطوير الأداء وتحقيق أهداف الإدارة بكفاءة وفعالية والرفع من سقف الشفافية في المعاملات الإدارية

إن مفهوم الرقمية الإدارية مرتبط كثيرا بالإدارة الالكترونية، حيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين، فالرقمنة الإدارية في الإدارة الالكترونية وتعرف على أنها إستراتيجية إدارية لعصرنه المعلومات، تعمل على تحقيق خادمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة، من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من اجل استغلال امثل للوقت والمال والجهاد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة .[82]

ويمكن تعريفها على أنها عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات الكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية و بدون استخدام الورق ومن هنا نقول إن الرقمية الإدارية هي تمثل في استغلال الوسائل الالكترونية الحديثة في تقديم الخدمات الإدارية من اجل تسهيل

[80] OCDE, L'administration électronique : Un Impératif, Paris, France, 2004, P 11.

[81] نجم ، عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية : الإستراتيجية .والوظائف والمجالات، ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص 15

[82] عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمية في عصرنة وتفعيل الخدم العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون العدد 7، ص 38

المعاملات الإدارية وتوفير الوقت والجهد وقد عرفها بعض المختصين بأنها إدارة بلا ورق ووسيلة لرفع أداء وكفاءة السلطة وتعتمد أساسا على وسائل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

وتعرف أيضا على أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز الخدمات والمعاملات الإدارية، كما تعبر عن قدرة القطاعات الحكومية على تقاسم الخدمات والمعلومات المطلوبة للمواطنين والمستفيدين بالوسائل الالكترونية الحديثة [83]

الفرع الثاني : دوافع تطبيق رقمنة الإدارة

إن تعميم رقمنة الادارة ا لم يكن رغبة للدولة الجزائرية فحسب وانما كانت وراءه جملة من الدوافع التي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

1-التقدم التكنولوجي المتسارع والثروة المعرفية المتعلقة به: حيث أن المواطنين يتحصلون على العديد من الفوائد جراء توظيف التكنولوجيا الحديثة وتتمثل في الرفع من أداء المؤسسات وتمكينها من الاستثمار في مجال التكنولوجيا، والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة عالميا.[84]

2- توجهات العولمة نحو تقوية الروابط: آن اطلاع المواطن على المعايير المقدمة عالميا في الخدمات ومقارنتها مع المتواجد محليا أضحى دافعا لتحسين الخدمات والارتقاء بها، للحصول على شهادة الجودة العالمية من جهة وإرضاء المواطن من جهة أخرى.[85]

3- تزايد الضغط الشعبي على الحكومات: لان المواطن اليوم أصبح أكثر وعيا بحقوقه في اكتساب المعلومة، ومعرفته باليات اتخاذ القرارات خاصة السياسية منها، بات متطلبا في الحصول على مستوى خدماتي أفضل وأسرع يمكنه من الوصول للمعلومة والحصول عليها.[86]

4- حاجة الموظف الحكومي للدعم النوعي والتكوين: بتطبيق نظام عمل متطور وتكوين حديث وراقي لتطوير كفاءات المستخدمين.[87]

---

[83] عياد السلام عبد اللاوي، المرجع نفسه، ص 40

[84] - حماد مختار، مرجع سابق، ص11

[85] - ياسمينة بغريش، الادارة الالكترونية بين الدوافع والأهداف، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، جامعة قسنطينة 2، 2017، ، ص386.

[86] - حماد مختار، المرجع السابق، ص12.

[87] - ياسمينة بغريش، المرجع السابق، ص 386.

5- الكفاءة في تقديم الخدمات العامة: بناء على ما سبق فإن تطوير الخدمة بات يعني تقليص هامش الخطأ، تقليص الإنفاق وكلفة التشغيل، التخفيف من البيروقراطية، وهذا من خلال إعادة هندسة الإجراءات (الهندرة) مما يتيح التقليل من زمن المعاملات، ومنح الفرصة وتمكين العاملين من مهارات تحسن مستواهم.[88]

6- تقديم خدمات جديدة ومتطورة: يتم تحسين الخدمات بالتركيز على تحسين خبرات العاملين بالرقابة الصارمة على سير الإجراءات بالاعتماد على أحدث التقنيات وفي المقابل التركيز على تطوير الذهنيات لدى المواطنين في تعاملاتهم مع الحكومة عند تقديم طلباتهم للحصول على خدمات.[89]

7- زيادة مساهمة المواطن: إن دعم حس المواطنة يتم من خلال مساهمة المواطن في اتخاذ القرارات وذلك يمنحه شعورا بالمشاركة".[90]

8- الشفافية: وهي أحد المطالب الأساسية لكل ساكنة المعمورة حيث تتيح لهم هاته الآلية معرفة تفاصيل تسيير شؤونه الحياتية، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الإجراءات الإدارية المعقدة ومكافحة انتشار المحسوبية، وهو ما يساهم في تعزيز ثقة المواطن بالإدارة.[91]

الفرع الثالث : مجالات تطبيق الرقمنة

رقمنة الإدارة هي إحدى مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس، ويعملون ويتسوقون بها ويتبادلون العلاقات الاجتماعية ويتواصلون في شتى بقاع الأرض،[92] مما استلزم وجود مجالات التطبيق رقمنة الإدارة في جميع نواحي الحياة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

---

[88]- ياسمينة بغريش، المرجع السابق، ص 386.

[89]- حماد مختار، المرجع السابق، ص 12.

[90]- ياسمينة بغريش، المرجع السابق، ص 386

[91]- ياسمينة بغريش، المرجع السابق، ص 386.

[92]- سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1424هـ، ص 15.

أولا : العقود الإدارية

العقود الإدارية في تلك العقود التي تكون الجهة الإدارية طرفا فيها، ويحكمها القانون الإداري وتخضع لرقابة القضاء الإداري وذلك نظرا لطبيعتها الإدارية، وعلى ذلك فهذه العقود يكون أحد أطرافها شخصا من أشخاص القانون العام الدولة أو الولاية ، ويتعلق العقد بنشاط مرفق من المرافق العامة، كتزويد إدارة المياه والكهرباء بالغاز الطبيعي أو استيراد صفقة من المعدات، حيث لابد أن يتم إبرام العقد حسب أساليب القانون العام، وتظهر فيه الجهة الإدارية بمظهر السلطة العامة، ولذلك فإن العقد يتضمن شروطا غير مألوفة في عقود القانون الخاص.[93]

ومن صور هذه العقود عقد التزام المرفق العام، حيث يلتزم المتعاقد بالقيام بخدمة عامة للجمهور تحت مسؤوليته المالية، لفترة من الزمن مقابل أجرة أو رسم معين، وكذلك عقد الأشغال العامة وموضوعه القيام بعمل من أعمال البناء أو التوريد أو النقل، وهذا لا يمنع من عدم وجود عقود غير مسماة، حيث تكون الإدارة طرفا فيها بوصفها سلطة عامة.

لكن بتحول الإدارة إلى نظام الإدارة الإلكترونية، ظهرت أنماطا جديدة من العقود الإدارية، وهي تلك العقود التي تتم عبر الأنترنت في إطار التجارة الإلكترونية، وهذا النوع من العقود أيا كان موضوعه يقتضي مراجعة سريعة وشاملة للقواعد التي تحكم العقود الإدارية في إطارها التقليدي

ومثال ما قامت به السويد، حيث تبنت الحكومة هناك مبادرة خاصة بإدارة وتنظيم المخزون الحكومي، وعملية الشراء الحكومية من خلال شبكة الأنترنت، وذلك بهدف خفض عمليات التخزين الحكومي.

ثانيا: الممارسة الديمقراطية

بفضل نظام الإدارة الإلكترونية يتيسر استطلاع رأي المواطنين في شؤون المرافق، بل وفي مختلف المشاكل العامة، ويمكن إجراء الاقتراعات بسرعة ودقة كما يستطيع المواطنون دخول الاجتماعات العامة والاطلاع على جدول أعمالها ومحاضر جلساتها، وعليه فإنه يمكن حصر دور الإدارة الإلكترونية في ممارسة الديمقراطية فيما يلي:

1- إجراء الانتخابات

[93]- عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 91

حيث يمكن استخدام الحاسبات الآلية في إعداد الجداول الانتخابية واصدار البطاقات الممغنطة، وفيما يتعلق بعملية الانتخابات ذاتها فإنه يمكن أن تستخدم في توفير البيانات والمعلومات الدقيقة عن الدوائر الانتخابية، كما يمكن أن تستخدم أيضا في عملية التصويت وتساعد على تحقيق الحيدة والنزاهة، وبالتالي يمكن القول بأن نتيجة الاستفتاء أو الانتخابات جاءت معبرة عن الاختيار الفعلي لهيئة الناخبين.

وبهذا الصدد سوف نوجز تجربة النرويج في إجراء الانتخابات العامة إلكترونيا سنة 1993، حيث تمت الانتخابات باستخدام الحاسب الآلي، حيث يقوم الناخب بوضع البطاقة الخاصة ومسجل عليها بياناته الخاصة، بعدها يقوم الحاسب بمقارنة المعلومات المسجلة على بطاقة الناخب من أجل التعرف عليها أو إلغاء اسمة تلقائيا من سجل الناخبين إذا كان هناك عدم تطابق بعد الانتهاء من التصويت تظهر نتائج الانتخابات على مستوى الدولة بعد ثلاثة ساعات من انتهائها.

2- حضور الاجتماعات

حيث تحاول بعض الإدارات زيادة المشاركة الشعبية في الاجتماعات العامة بغرض جدولة أعمالها على الأنترنت، وفي إدارات أخرى يستطيع المواطنون إرسال البريد الإلكتروني إلى أعضاء المجالس أثناء اجتماعهم وتوجيه الأسئلة والملاحظات غليهم حتى أصبح ذلك يمثل جزء رسميا من محاضر الاجتماعات.

وفي بعض القرى يتم نقل اجتماعات المجلس البلدي عبر الأنترنت بطريقة حية ومسموعة، ويستطيع المواطنون إرسال شكواهم عن طريق البريد الإلكتروني ليجيب عليها المجلس البلدي كذلك يمكن للجمهور من خلال دخولهم للقنوات التلفزيونية لمشاهدة الاجتماعات العامة وهو في منازلهم

3- الاستقرار السياسي

حيث أنه نتيجة لتقديم الخدمات المرفقية عن طريق الإدارة الإلكترونية، ونظرا لما تتميز به هذه الخدمة من جودة، تكلفة أقل وسرعة الأداء، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ثقة المواطنين في النظام السياسي القائم وقدرته على حل مشاكلهم بطريقة سلمية وصحيحة، والوفاء بجميع متطلباتهم في أسرع وقت.

ولا شك أن هذا الأمر يساعد على رضاء المواطنين عن حكوماتهم وتأييدها وقبولهم لاستمرارها في الحكم ومن ثم يؤدي إلى استقرار النظام السياسي.[94]

ثالثا: التعليم الإلكتروني

من خلال مشروع رقمنة الإدارة تم تحقيق العديد من المزايا المهمة جدا بالنسبة لمرفق التعليم، حيث تطورت أنظمة المؤسسات التعليمية وطرق التدريس بها، وتحولت شبكة الأنترنت إلى وسيلة إيضاح في المدارس والجامعات تقدم كل ما يحتاجه الدارس خاصة في زمن جائحة كوفيد 19 حاليا.[95]

حققت هذه الشبكة تواصلا بين الطالب والمدرس، ومنها يمكن للطالب أن يستفسر عن الأمور الغامضة بخصوص موضوع ما.

ويأتي التعليم عن بعد بديلا عن التعليم التقليدي نظرا للتضخم السكاني وعجز الجامعات عن استيعاب الكم الهائل، ولقد أثبتت البحوث التي أجريت على هذا النوع من النظام على أنه يوازي أو يفوق في التأثير من النظام التقليدي عندما تستخدم فيه كل التقنيات بكفاءة.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام شبكة الأنترنت في التعلم أدى إلى تطور مذهل وسريع في العملية التعليمية، كما أثر في طريقة أداء المعلم والمتعلم.

المطلب الثاني: اهمية الرقمة واهدافها كدعامة اساسية لإصلاح الادارة المحلية

الفرع الأول : أهمية الرقمية الإدارية

إن الاهتمام بالتكنولوجيا سيعطي الإدارة دفعة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها، حيث يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين، إن عصرنة الإدارة تحمل أبعادا اقتصادية ، حيث إن الأموال الهائلة التي كانت تخصص سابقا لاقتناء الأوراق يمكن إن توظف في جوانب أخرى يحتاجها المواطن في مجال التنمية ، وفي هذا الشأن، يقول أحد الخبراء الاقتصاديين ، إن تنمية مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها بشكل فعال يدفع نحو إدارة فعالة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها، كما أشار أيضا أن الرقمنة الإدارية

---

[94]– عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008 ، ص 105.

[95]– محمد معروف، التعليم عن بعد ودوره في نظام التعليم الإلكتروني، موقع www.teachlikeachampion.com/blog/mastering-remote-teaching-intro-two types-of-learning

تاريخ الاطلاع: 2022/05/30

وتعميمها في كل القطاعات أصبحت ضرورة لا مفر منها وسيكون لهما اثر ايجابي على حياة المواطن وعلى مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للباد لاسيما في ظل التطورات التكنولوجيا الحالة والسريعة التي يشهدها العالم مضيفا أن هذا التوجه بات ضروريا لتهيئة الظروف لبناء إدارة قوية.[96]

ويرى ذات الخير أن الحال في المتوخي من عصرنة ورقمنة الإدارة هو الوصول إلى إدارة الكترونية إلى جانب تسهيل حصول المواطن على وثائقه في وقت زمني وجيز.

وبلغة الأرقام فان نسبة تغطية البلديات المقدرة ب 1541 بلدية بالوسائل التكنولوجية قدر في البلديات الكبرى 90 بالمائة، خاصة في العاصمة والولايات المجاورة وبالنسبة للبلديات النائية توجد وسائل تعرقل العملية من أهمها خطوط شبكة الانترنت .

الفرع الثاني: أهداف الرقمنة الإدارية و أبعادها

أولا : الاهداف

يمكن حصر مجل أهداف الرقمنة الإدارية فيما يلي :

- تحسين ظروف الاستقبال والعلاقة بين الإدارة والمواطن
- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات.
- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات
- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد، إذ إن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات

العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى انتظار في صفوف طويلة.[97]

- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد ممكن

يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء .

- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد و تسهيل تقسيم العمل والتخصص به .
- التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث

[96] اسعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقيا العربية السعودية، 2012، ص 36

[97] فاروق سيد حسن، الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة، بيروت : دور الراتب الجامعة، ص 22

– إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء بسرعة ونشر الوثائق الأكثر من جهة في اقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان.

– فتح المجال للولوج التدريجي إلى عالم الإدارة الالكترونية .

– السرعة في دراسة ومراقبة البيانات ومعالجة الملفات .

– إعفاء المواطن من تقام الوثائق الموجودة بياناتها في قاعدة العمليات ما لم يتم تغيرها بما في ذلك ملخص شهادة الميلاد الخامس S12

– تقليص الأخطاء الشائعة عن الحجز لان الحل يعتمد على الاطلاع المباشر على البيانات الموجودة في القاعدة المركزية .

– إلغاء عملية اخذ البيانات البيو مترية للمواطنين الحائزين سلفا على وثائق بيو مترية ماعدا في الحالات الضرورية التقنية أو التنظيمية .

– إعفاء المواطن من الماء اليدوي لاستمارة طلب الوثائق البيومترية .

– السرعة في دراسة ومراقبة البيانات ومعالجة الملفات .[98]

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى إن مسار تطوير عملية الرقمية وادخال التكنولوجيات الحديثة في مجال تحسين الخدمة العمومية استحدث تخصصات جديدة تستدعي التكوين و الرسكلة للموظفين المختصين في مجال رقمنة الإدارة .

ثانيا – أبعاد رقمنة الإدارة :

1– بعد المواطن:

يبتغي المواطن بأن يعمل المرفق العام بنفس الطريقة ويتبنى نفس المناهج التي تتبعها منشآت القطاع الخاص، حيث يريد الحصول بسرعة وسهولة على مختلف الخدمات المرفقية المقدمة، مثل تجديد رخصة السياقة، دفع مختلف الرسوم، الحصول على رخص للبناء وإنجاز المشاريع... إلخ، فإذا تم ذلك وفق النظام الالكتروني فمن شأنه ضمان وصول الخدمات العمومية للمواطن طوال الوقت وخلال كل أيام

[98] سعد غالب ياسين، المرجع نفسه، ص 23

الأسبوع أينما وجد، وبذلك يتخلص المواطن من الموانع التي تحد من وصوله إلى الخدمة المطلوبة باستخدام المعلوماتية بأنواعها ومستوياتها المختلفة.[99]

2- بعد الأعمال:

وهو الدور المنوط بالحكومة والذي تساهم من خلاله في تحسين مناخ العمل والأعمال، حيث أصبحت غالبية الهيئات ومنشآت الاعمال تستخدم التجارة الالكترونية فيما بين بعضها البعض محققة بذلك كثيرا من المكاسب من حيث خفض التكاليف وتحسين الإنتاجية والرقابة على المخزون، وتتحقق تلك المزايا عند القيام بالتعامل بين المصالح والأجهزة الحكومية والأعمال أو بين الأعمال والحكومة ويؤدي ذلك إلى تحقيق في المقام الأول تقليص الروتين من خلال تبسيط الإجراءات ومن ثم مساعدة الهيئات على التوصل للميزات التنافسية .[100]

وذلك عبر استحداث بنية فعالة للأعمال تشمل كل المؤسسات من حيث سهولة وسرعة الوصول إليها على الخط، لأن توصيل الخدمات العامة الكترونيا من خلال مصدر أوحد ومتكامل يخلق فرصا أفضل للأعمال والحكومة فيحقق عوائد كثيرة تعود على التنمية الشاملة إيجابا، أهم تلك المزايا خفض التكاليف، وتسهيل إجراءات الأعمال وقواعد التعامل، وتعزيز العلاقات والتعاون بين الحكومة والمواطنين المعتمدون على الخدمات والمنافع الحكومية في حياتهم.[101]

3-بعد المرفق العام:

لا يمكن للمرفق العام (مؤسسة أو إدارة عمومية) إعادة ثقة الجمهور إلا بانتهاج أساليب وبرامج جديدة موجهة له تشعره بتلبية احتياجاته ومتطلباته وحل مشكلاته وذلك بتغيير نظرة المستفيد من خدماته فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة والخيبات التي يلاقيها عند طلبها، مما يسهم في إزالة الأعباء الحياتية التي تواجهه وبالتالي فإن إعادة الثقة وبناء العلاقات بين المواطن والمرفق يبني بتوفير الخدمات

---

[99]- محمد سعداوي، انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الالكترونية على أداء المرافق العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، جامعة خميس مليانة، 2016، ص333.

[100]- محمد محمد الهادي، الحكومة الالكترونية كوسيلة للتنمية والاصلاح الاداري، cybrarians journal، العدد 11، ديسمبر 2006، تم الاطلاع يوم 2022/03/27، على الساعة 18:00

الموقع الالكتروني: http://www.journal.cybrarians.info/index.php

[101]- محمد محمد الهادي، المرجع السابق.

الكترونيا بعيدا عن الطوابير، الشكاوى المتكررة وغياب العدالة، فتعمل المرافق العمومية الالكترونية على دمج أساليب إدارة العلاقات مع المستفيد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وكافة أنواع الشبكات، والتفاعل معهم لتحقيق أعلى مستويات الرضا والقبول لديهم.[102]

ومن أهم أسس الحكومة الالكترونية مفهوم المشاركة ومبدأ التفاعل، بحيث يصبح المستفيد من هذا النظام قادرا على المشاركة في اتخاذ القرارات ومراجعة التعليمات مع الجهة الحكومية المعنية، ويصبح له الحق في الوصول إلى بعض الملفات عبر شبكة الإنترنت، ويحصل على معالجة دقيقة لأسئلته في مدة قصيرة و فورية.[103]

الفرع الثالث: مزايا رقمنة الإدارة ومساوئها

إن فكرة رقمنة الإدارة ليست غاية في ذاتها، وانما هي وسيلة وأداة التحقيق الغاية من إنشائها، وتبرز هذه الغاية من خلال المزايا التي تنطوي عليها وما تحققه في أرض الواقع المختلف فئات المواطنين،

أولا: مزايا رقمنة الإدارة

ويمكن أن نذكر أهم المزايا التي تحققها رقمنة الإدارة، وهي:

1- سرعة أداء الخدمات

حيث بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور، حيث قلت الفترة الزمنية لأداء الخدمة، ويعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، ومن ثم القيام بها في وقت قصير جدا.[104]

2- تخفيض التكاليف

يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية، هذا فضلا على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف، وذلك للاطلاع عليه والتوقيع بما يفيد ذلك وإحالته إلى موظف آخر كذلك باتباع نظام الإدارة الإلكترونية فإن

---

[102]- د. محمد سعداوي، المرجع السابق، ص 333-334.

[103]- د. محمد سعداوي، المرجع نفسه، ص 334..

[104]- وردة خليني، مواقي بناني أحمد، الإدارة الإلكترونية كآلية التسيير وتحسين أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد 12، جوان 2019، ص298.

التكلفة تقل كثيرا، وذلك نظرا الاستخدام الحاسب الآلي والذي يوفر الأدوات والأوراق الكتابية، وتقليل من عدد الموظفين مما يؤدي إلى السرعة في الخدمة.[105]

3- اختصار الإجراءات الإدارية

الاشك أن العمل الإداري التقليدي يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية، وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب، وللقضاء على البيروقراطية فإنه باتباع طريق الإدارة الإلكترونية يمكن تبسيط هذه الإجراءات، فمن خلال موظف واحد يمكن إنهاء المعاملة المطلوبة، وهذا من دون رجوع الموظف إلى رؤسائه من أجل حصول على موافقة بل عليه فقط العودة إلى قاعدة البيانات المعدة سلفا في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض للموظف.[106]

4- دقة جودة الخدمة المقدمة

حيث يعتمد نظام الإدارة الإلكترونية على الحاسوب الآلي، والذي تم إمداده بالمعلومات والبيانات المتعلقة بجميع الخدمات، ومن ثم فإنه لا وجه للخطأ في العمل المقدم عن طريق الأجهزة الإلكترونية.[107]

5- القضاء على الفساد الإداري

لما كان نظام الإدارة الإلكترونية يتضمن إتمام المعاملات بطريقة إلكترونية، حيث يمكن لصاحب الخدمة من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بجهة الإدارة تحديد الخدمة المطلوبة ومراحلها واجراءاتها، والتكلفة المقررة للحصول عليها، ومن ثم فإنه لا وجه لعلاقة مباشرة بين أي موظف وطالب الخدمة، ومن ثم تقل فرص انتشار جرائم الفساد من الرشوة وجرائم أخرى .[108]

كما أننا نجد من أهم المزايا هنا القضاء على سوء الإدارة والخدمات في مرافق الجهاز الحكومي التقليدي، فالإدارة الإلكترونية تنظم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن الحكومة التقليدية، على نحو يكفل القضاء على كل مظاهر ضعف الأداء والتسيب الإداري، ويحقق إطلاق

---

[105]- غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 12، جانفي 2016 ص188.

[106]- نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية ومقولة نهاية الإدارة، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، مرجع سابق، ص 135

[107]- عبد الكريم عشور، مرجع سابق، ص 16.

[108]- عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص56-

الطاقات المزيد من الإنتاج والعطاء، وتحسين مستوى الخدمات، وتوجيه موارد الدولة إلى أفضل الاستخدامات وأكثرها إنتاجية.[109]

ثانيا : سلبيات رقمنة الإدارة

أغلب الباحثين المهتمين بمجال الإدارة الإلكترونية يكادون يتفقون على أنه بالرغم من الإيجابيات التي يتمتع بها نظام الإدارة الإلكترونية فإنه في نفس الوقت تعتريها جملة من السلبيات،[110] ويمكن إجمال أهم السلبيات في النقاط التالية:

1-البطالة: فإنه بتطبيق هذا النظام يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة، حيث تمكنه الجميع الخدمات، ولم تعد الحاجة إلى طلب تعيين موظفين جدد.[111]

2 -المساس بالصحة العامة: فمن خلال استخدام الأنترنت للحصول على كافة الخدمات لفترات زمنية طويلة، فإنها تأثر على صحة الفرد طالب الخدمة، وخاصة حاسة النظر.

كذلك المداومة على استخدام هذه الشبكات يفقد الفرد فرصة التكيف مع المجتمع المحيط به، بسبب العزلة التي يفرضها الشخص على نفسه.[112]

3- المساس بالحق في الخصوصية: يعتبر من أهم الحقوق التي حرصت أغلب التشريعات على تنظيمها كفالة حمايتها أفردت له العديد من النصوص.[113]

4- فقدان الأمان: حيث يؤدي التعامل الإلكتروني إلى فقدان الأمان تماما في كثير من التعاملات عن طريق بطاقات الائتمان.

---

[109] - أحمد صغير فراوي، نذير عبد الرزاق، دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق فعالية الأداء الحكومي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 08-09 مارس 2005، ص 154.

[110] - وردة خليفي، مواقي بناني أحمد، الإدارة الإلكترونية كلية التسيير وتحسين أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، العدد 12، جوان 2019 ، ص298.

[111] - المكي دراجي، راشدة موساوي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر، مجلة العلوم والقانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد 17، جانفي 2017، ص 35.

[112] - بشار يزيد الوليد، نظام المعلومات الإدارية، دار الراية، عمان، 2009، ص 87.

[113] - بشار يزيد الوليد، نظام المعلومات الإدارية، ص 87.

المبحث الثاني: نظام الادارة الالكترونية

من خلال هذا المبحث نتناول في مطلب أول نماذج ناجحة عن رقمنة المحلية وفي مطلب ثان نتطرق للإجراءات العصرنة المرافقة لرقمنة الإدارة، كما نتناول معوقات رقمنة الإدارة والهيئات المستحدثة لحمايتها ضمن مطلب ثالث

المطلب الأول: نماذج ناجحة عن رقمنة المحلية

نتناول من خلال هذا المطلب رقمنة سجل الحالة المدنية في فرع أول، والسجل الرقمي الأوتوماتيكي للحالة المدنية في فرع ثان ، و أخيرا بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر الالكتروني البيومتري في فرع ثالث

الفرع الأول: رقمنة سجل الحالة المدنية

تعتبر هذه العملية آلية من آليات تطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي، حيث انطلقت العملية التجريبية على مستوى بلديتي حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصمة قبل تعميمها تدريجيا على كافة التراب الوطني، كما أن الدولة وضعت الخطوة للعصرنة عن طريق افتتاح أول بلدية الكترونية بالجزائر، بالمقر الفرعي بحي 500 سكن بباتنة وتعد أول بلدية مرتكزة أساسا على التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال ستسمح بسحب الوثائق الإدارية خلال ثوان فقط وذلك عن طريق استخدام الشباك الالكتروني, كما يمكن القول أن هذه الآلية جاءت نظرا لعدم استطاعة المصلحة من تلبية طلبات المواطن المتزايدة على شهادة الميلاد 12 بالطرق التقليدية القديمة باستعمال السجلات وهذا ما أدى بالضرورة إلى تنصيب أجهزة الإعلام الآلي على مستوى شبابيك الحالة المدنية بعد الإنهاء من عملية النسخ الضوئي لعقود سجلات الحالة المدنية، كما أكد فروم" الإذاعة على أهمية رقمنه الإدارة من اجل تحسين الخدمة العمومية أما في ما يخص الأخطاء الناجمة عن رقمنه سجل الحالة المدنية فلقط أوضح الأمين العام المكلف بالشؤون القانونية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية أن الإدارة ستتكفل بتصحيح الأخطاء الواردة في وثائق الحالة المدنية من خلال التنسيق مع المحكمة مباشرة وذلك ن اجل التخفيف على المواطن وهذا بالتأكيد ما سهلته عملية رقمنة سجل الحالة المدنية.[114]

[114]- www.rzadioualgerie.dz./news/ar/article/201409 الإذاعة الجزائرية.

لهذا و قبل الشروع في رقمنه سجل الحالة المدنية قامت المصالح المعنية بإحصاء سجلات الحالة المدنية حيث تبين انه هناك 210000 عدد سجلات الحالة المدنية في الجزائر تحتوي على 70 مليون عقد.[115]

كما تجدر الإشارة إلى أن المصالح المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وضعت أجال محدد من اجل إنهاء هذه العملية والتي حددت بنهاية شهر مارس من سنة 2013 وذلك حسب الجدولة المحددة لها.

الفرع الثاني: السجل الرقمي الأوتوماتيكي للحالة المدنية

في إطار تجسيد عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلق بعصرنة الإدارة ونظرا لما يعانيه المواطن من مشاكل وأعباء التنقل لمكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية التي تخصهم عن أساس السجلات فانه يتبين من الضروري إنشاء السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية، وقد اعتمدت هذه العملية كأحد أهم الأولويات المعنية للعصرنة لأنها ترمي إلى تحقيق المهام التالية:[116]

1. التحسين الأكيد لنوعية العلاقة بين الإدارة والمواطن عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.
2. ضمان تقريب الإدارة من المواطن عن طريق فتح ملحقات إدارية جديدة للحالة المدنية وربطها بواسطة ألياف البصرية مع موقر البلديات.
3. إنشاء قاعدة بيانات ومعطيات وطنية تتكون من مختلف أحداث الحالة المدنية المسجلة مع جميع البلديات وكل الأحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية.
4. المعالجة النهائية للمشاكل التي يعيشها المواطن نتيجة إجبارهم على التنقل إلى مكان ميلادهم لاستخراج شهادات الميلاد التي تخصهم ما يترتب لهم عن ذلك من النتائج السلبية المالية والمادية.[117]

ومنه يمكن القول أن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية:

---

[115] – من أجل إدارة قريبة من المواطن الأرقام تم التصفح في يوم www.elmouwalin.dz /2022/03/26

[116] – سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، "، مرجع سابق، ، ص78.

[117] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعليمة وزارية رقم 1435 مؤرخة في 13 فيفري 2014، المتعلق بالمشروع في بداية العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي.

يرتبط بالبلديات والملاحق الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية ويحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

يتمركز بواسطة وسيلة رقمية كافة العقود الخاصة بالحالة المدنية (سجل عقود الميلاد، سجل عقود الزواج، سجل عقود الوفيات) بالإضافة إلى التعديلات والتسجيلات والتصحيحات التي يتم تدوينها.

يربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعينة، لا سيما المصالح المركزية لوزارة العدل.[118]

كما حدد القانون 14-08 المعدل والمتمم للأمر 70-20 المتعلق بالحالة المدنية كيفية التطبيق وأهم العناصر المتعلقة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

الفرع الثالث: بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر الالكتروني البيومتري

إن استراتيجية الإدارة الالكترونية بالجزائر عملت على ضمان تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وأن تكون متاحة للجميع، ومن هذا المنطلق عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإطلاق ورشة كبرى العصرنة وثائق الهوية والسفر وذلك عن طريق الوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن والذي يرتكز على محورين أساسيين هما:

بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والالكترونية.

- إطلاق جوازات السفر الالكترونية والبيومترية.[119]

وبناء على هذه الاستراتيجية قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإصدار المنشور رقم 1099 الصادر بتاريخ 24 مارس 2010 موضوعه شروط معالجة ملفات طلب الحصول على بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الإلكترونيين، ويهدف هذا المنشور إلى تحديد وتوضيح شروط وكيفيات تنفيذ الأحكام المتعلقة بدراسة ملفات الحصول على هذه الوثائق المؤمنة كما أوضح أن هذه الإجراءات تدخل حيز التنفيذ ابتداء من أول أفريل 2010 بالنسبة لطلب جواز السفر البيومتري والالكتروني، وفي مرحلة لاحقة بالنسبة لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية كما أن هذا المنشور قام بالتذكير بالآجال التي حددتها المنظمة العالمية للطيران المدني OASI) بحيث أن هذه المنظمة تلزم جميع الدول

---

[118]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/14 المؤرخ في 2014/08/09 المعدل والمتمم للأمر رقم 20/70 المؤرخ في 1970/02/14 المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد49، الصادر بتاريخ 20-08-2014، ص4.

[119]-وسيلة واعر، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ملتقى دولي حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، الجزائر، ص14.

بإصدار جوازات السفر الشخصية (لا يسجل الأبناء على جوازات سفر الأولياء) قابلة للقراءة بواسطة الآلة بعد 31 مارس 2010.[120]

-وفي إطار التكييف القانوني لسندات وثائق السفر مع التطورات الحاصلة في مجال إصدار جواز السفر البيومتري فقد عملت الجزائر على إصدار قانون يتعلق بسندات وثائق السفر وهو قانون رقم 14-03 المؤرخ في 24 فيفري 2014 حيث ينص على:

1- إن هذا القانون يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات إعداد وتسليم سندات ووثائق السفر. 2- لا يجوز لأي مواطن أن يحوز على أكثر من سند أو وثيقة سفر من نفس النوع.

3- جواز السفر هو سند للسفر فردي يمنح بدون شرط سن مواطن ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية ولم يرد اعتباره.

4- تحدد مدة صلاحية جواز السفر بـ10 سنوات وب 05 سنوات بالنسبة للقصر الذين يقل أعمارهم عن 19 سنة.

5- تسري مدة صلاحية جواز السفر من تاريخ إعداده ولا يمكن تمديدها.

6- يسلم جواز السفر إلى أصحابه من قبل السلطة المختصة التي أودع لديها ملف الطلب وذلك فور إعداده.

7- يمكن طلب تجديد جواز السفر في الحالات التالية:

أ-خلال الأشهر الستة السابقة لانقضاء مدة صلاحيته.

ب- في حالة التأكد من استحالة وضع التأشيرات جديدة على الأوراق المخصصة لهذا الغرض.

ج- عند التصريح بفقدان جواز السفر بحيث يجب التبليغ المباشرة عن الضياع أو الإتلاف أو السرقة لدى اقرب مصلحة للأمن عبر التراب الوطني، ولدى اقرب ممثلية دبلوماسية أو قنصلية جزائرية في الخارج حيث في هذه الحالة تبعث نسخة من هذا التصريح فورا من قبل الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المعنية إلى

[120]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، منشور وزاري رقم 1099 الصادر بتاريخ 24 مارس 2010 المتعلق بشروط معالجة ملف طلب الحصول على بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الالكترونيين، ص2.

مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وذلك من أجل أن تقوم الإدارة التي أصدرته باتخاذ التدابير اللازمة لجعله غير صالح. [121]

-الإجراءات الاستعجالية المتعلقة بمتابعة تنفيذ برنامج عصرنة وثائق الهوية والسفر:

1. الحرص على التسليم الفوري لبطاقة التعريف الوطنية.

2. السهر على التعليمات الدائمة ليلا ونهارا لمحطات واتصالها المستمر بالشبكة الوطنية. 3. تحميل بيانات الملفات الالكترونية لطالبي جوازات السفر البيومتري.

4. السهر على تسليم جوازات السفر البيومتري في أجل لا يتعدى 24 ساعة ابتداء من تاريخ وصولها للدائرة مع استعمال كل وسائل الاتصال المتاحة من اجل دعوة أصحاب جوازات السفر لاستلامها.

5. السهر على المعالجة الفورية والاستعجالية للطلبات التي كانت موضوع رفض مؤقت صادر عن مصالح الإدارة المركزية

6. تحضير المناسبة تحسبا للشروع في العملية الكبرى لتحويل جواز السفر العادي لجواز السفر البيومتري وفق الآجال المحددة. [122]

7. الرفع من قدرات موزعات تخزين البيانات التي قاربت حد الإشباع.

8. إطلاق موقع إلكتروني يسمح للمواطنين من متابعة مسار ملفاتهم.

كشف المدير العام المكلف بعصرنة الأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية أنه سيتم إطلاق موقع إلكتروني يسمح للمواطنين بمتابعة مسار ملفاتهم الخاصة بطلب جواز السفر البيومتري، وجاء هذا القرار نتيجة انشغالات المواطنين حول التأخر السجل في تسليم جوازات السفر البيومترية بالرغم من أن مدة تسليم جواز السفر البيومتري تتم في ظرف 15 إلى 20 يوم، كما أشار إلى أنه سوف يتم تسوية هذا الوضع على مستوى الدائر و أضاف انه سيتم تصميم بين 22.000 إلى 25.000 جواز سفر بيومتري يوميا علما انه تم تسليم 4.500.000 جواز سفر بيومتري وبالتالي فإن التأخر في تسليم هذه

[121]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/14 المتعلق بسندات وثائق السفر الصادرة 24 فيفري 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، الصادرة بتاريخ 13/ماي/2014، ص4، 5.

[122]-توصيات منبثقة عن الاجتماع المنعقد بتاريخ 28-10-2014 بقرار وزارة الداخلية والجماعات المحلية والمتعلق بمتابعة تنفيذ برنامج عصرنة المرافق العمومية الإدارية التابعة لقطاع.

الوثائق ناتج عن الفائض المسجل لطلبات الحصول على جوازات السفر على مستوى الدوائر خاصة في شهر نوفمبر ديسمبر.[123]

لذا فان مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعمل على تطوير الأنظمة المعلوماتية لا سيما فيما يتعلق منها بتسريع وتيرة تسليم جواز السفر البيومتري، كما أكد على "ضرورة تحري الدقة" في إدخال البيانات الشخصية لطالبي هذه الوثيقة وذلك لتفادي الوقوع في الأخطاء، وفي هذا المجال فانه مدير المركز الوطني للمستندات والوثائق المؤمنة أوضح أن المركز ينظم دورات تكوينية مستمرة لفائدة المهندسين التقنيين العاملين في مجال تابعة مراحل إصدار جواز السفر البيومتري.

المطلب الثاني: إجراءات العصرنة المرافقة لرقمنة الإدارة

الفرع الأول : تخفيف الإجراءات وتقليص الوثائق الإدارية

كشفت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن إجراءات جديدة تدخل في حيز التطبيق لسياسة الإدارة في خدمة المواطن حيث أعلن المدير العام للحريات العامة والشؤون القانونية بالوزارة أنه سيتم خلال المدة القادمة اتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة لتخفيف الحصول على مختلف الوثائق الإدارية حيث تمثل هذه الإجراءات في :[124]

1. إلغاء وثائق إدارية مطلوبة في ملف تسليم بطاقة الهوية الوطنية وجواز السفر.
2. تبسيط الاستمارة التي يجب ملؤها للحصول على هاتين الوثيقتين.
3. تخفيض الآجال فيما يخص الحصول على بطاقة تسجيل السيارة (البطاقة الرمادية) ورخصة السياقة.
4. إلغاء شهادة الميلاد s12 من ملف البطاقة الوطنية واستخلافها بشهادة الميلاد العادية إلا أنها تبقى ضرورية بالنسبة لجواز السفر.
5. تخفيف الوثائق المطلوبة في جواز السفر البيومتري من 12 وثيقة إلى النصف (6).
6. تقليص عدد الوثائق للحالة المدنية من 28 إلى 14:

[123]-جريدة الأحداث، يومية وطنية شاملة، الجزائر، العدد4609 الإثنين 30 مارس 2015، ص2

[124]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، "، مرجع سابق، ص82.

نظمت الجزائر القائمة الجديدة للوثائق الإدارية التي تسلمها الحالة المدنية للبلديات والمصالح القنصلية التي صدرت بموجب رسوم تنفيذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة بتاريخ 17 فيفري 2014حيث تصبح عدد الوثائق من 28 إلى 14، تتكون هذه القائمة من 12 وثيقة تستعمل في البلديات ومصالح القنصلية ووثيقتين أخريين مشتركتين بين المصالح وهي: الإشعار بالزواج والطلاق. الإشعار بالوفاة، تحدد الخصوصيات التقنية لهذه الوثائق بقرار من الوزير المكلف بالداخلية.[125]

7.إلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية:

صدر مرسوم تنفيذي رقم 14- 363 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014 المتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل من نسخة الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، بحيث صدر هذا النص في إحكام الإجراءات التي يباشرها قطاع الداخلية والموجهة أساسا لتحسين الخدمة العمومية وتجنيب المواطن بيروقراطية الإدارة وذلك راجع إلى عدم كفاءة الأعوان حيث برروا سلوكاتهم غير المرحب بها من طرف المواطنين بالضغط الكبير المتواجد على هذه المصلحة، خاصة شباك التصديق الذي لا يخلوا من الطوابير قصد التصديق على وثيقة واحدة[126].

الفرع الثاني: حسن الاستقبال والتكفل بانشغالات المواطن:

لقد دعمت مبادرة السلطات العمومية لتحسين الخدمات على مستوى الإدارة بلقاء جمع بين وزير الداخلية والجماعات المحلية والولاة والذي تم من خلاله الاتفاق على عدة مقترحات تصب في صالح المواطن حيث شدد على:

1- ضرورة الاستقبال الحسن للمواطن.

2- التغيير في العلاقة بين السلطات المحلية والمواطن.

3- تنظيم أوقات وأيام للاستقبال.

مركز النداء للوزارة للرد على انشغالات واستفسارات المواطن وتزويدهم بالمعلومات.[127]

---

[125]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 75/14 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد11، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2014، ص6.

[126]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، "، مرجع سابق، ، ص82.

[127]- سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، "، مرجع سابق، ص83.

الفرع الثالث: إنشاء مرصد للخدمة العمومية سنة 2014

قام الوزير المكلف بالخدمة العمومية على إنشاء مرصد للخدمة العمومية يظم ممثلي المجتمع المدني واطارات ذات كفاءة و خبرة لتحسين الخدمة العمومية. إن الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذا المرصد المقرر سنة 2014 هو تحسين الخدمة العمومية الخاصة في المناطق المعزولة، بحيث أنه من أجل نجاح هذا المشروع تم إشراك ممثلين من المجتمع المدني وإطارات من مهامهم طرح مقترحات من شانها تحسين الخدمة العمومية للمواطن بالإضافة إلى إنشاء مكاتب على مستوى مصالح الاستقبال هذه المكاتب تم إنشاؤها على مستوى مصالح الاستقبال لمتابعة ومعالجة الطعون وشكاوى المواطنين بحيث يوجد على مستوى هذا المكتب عون مكلف باستقبال المواطنين والتكفل بانشغالاتهم، كما أنه يوجد على مستوى هذا المكتب سجل يتم فيه تقديم مختلف الانشغالات والشكاوي من طرف المواطنين.

كما إن إنشاء لجان الإصغاء والاستقبال لفائدة المواطنين هي عبارة عن تعليمة وزارية تدخل ضمن التطبيق الصارم للمنشور الوزاري الصادر يوم 14 نوفمبر 2012 من أجل تعزيز العلاقة بين المواطن والإدارة، حيث طالبت وزارة الداخلية ولاة الجمهور بإصدار أوامر صارمة لمدراء الهيئات العمومية قصد تشكيل لجان إصغاء لشكاوي وانشغالات المواطنين دائمة ومؤطرة من طرف موظفين مؤهلين لهم كفاءة في الاتصال والإعلام، كما أنه خصص يوم الاثنين من كل أسبوع الاستقبال المواطنين، مع أمر بإضافة يوم ثاني هو الأربعاء لتعزيز أمر الإصغاء بالنسبة للإدارات التي تعرف اكتظاظ خاصة بالبلدية والولاية، كما أكد وزير الداخلية على وضرورة تفادي برمجة اجتماعات أو مهام أو نشاطات أخرى في اليوم المخصص للاستقبال من أجل التفرغ لانشغالات المواطنين.[128]

الفرع الرابع : تنظيم الدورات التكوينية

أهم عملية قامت بها الجزائر في هذا المجال تمثلت في تكوين عدد من الإطارات السامية من سلك الجماعات المحلية بفرنسا وذلك بتاريخ 13 أكتوبر 2014 بحيث تعد هذه العملية الأولى من نوعها وذلك تجسيدا لتوجيهات رئيس الجمهورية القاضية بتفعيل دور الجماعات المحلية، كما ينتظر أن تتوسع عملية التكوين بالخارج لتشمل دفعات أخرى من الإطارات السامية وتشمل أيضا ولاة ورؤساء بلديات والمديرون المركزيون، الغاية من هذه الدورات التي بادرت فيها وزارة الداخلية والجماعات المحلية لفائدة

[128] – سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، "، مرجع سابق، ص83

الموظفين هي تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والتمكن من لاستجابة لتطلعاتهم بشكا أفضا والتكيف مع التغيرات العميقة التي تشهدها الجزائر.[129]

المطلب الثالث : معوقات رقمنة الإدارة والهيئات المستحدثة لضمان لحمايتها

الفرع الأول :معوقات عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر

رغم ولوج الجزائر في عالم الإدارة الالكترونية إلا انه مازالت تعاني الإدارة العامة على مستوى المحلي من معوقات تقف حاجزا أمام تحقيق بلدية الكترونية رقمية تتوفر فيها كل معايير الرشادة في تقديم الخدمة العمومية ومن بين هذه المعوقات ما يلي:

1- المعوقات البشرية

بعد العنصر البشري من أهم المقومات التي تقود إلى نجاح الإدارة الالكترونية على مستوى الإدارة المحلية، إلا أن النقص في عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية أصبح أمرا تعاني منه أغلب الدول النامية,[130] والجزائر مثل غيرها من الدول النامية تواجه هذا المشكل على مستوى البلدية في ظل غياب المورد البشري المؤهل لتقديم خدمات عمومية ترقي لتطلعات المواطن، خاصة بعد تبني سياسة التوظيف القائمة على أساس عقود ما قبل التشغيل جعل الكم يغلب على النوع، بالإضافة إلى نقص الدورات التدريبية على كيفية استخدام تقنيات الإدارة الالكترونية. حيث احتلت الجزائر المرتبة 132 من مجموع 182 دولة في مؤشر رأس المال البشري حول جاهزية الدول للحكومة الالكترونية حسب مؤشرات الأمم المتحدة.[131]

2- المعوقات التقنية

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم قنوات التواصل عبر الانترنت.
- عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى الدولة مما يعرقل تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسساتها.
- وجود اختلاف المواصفات بالأجهزة المستخدمة داخل المكتب الواحد مما يشكل صعوبة بالربط بينها.

---

[129] – سرير رابح عبد الله، طواهرية نخلة"، "، مرجع سابق، ، ص84.

[130] – محمد السيد القزاز بدر، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص408

[131] – عبد الله، حاج سعيد "تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر"، مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البشير بالبيض / العدد 02، أكتوبر 2015، ص 25

– غياب الوعي لدى موظفي الإدارة المحلية في الحفاظ على الأجهزة الالكترونية باعتبارها ليست ملكه الخاص.

– محدودية تدفق خدمات الانترنت بالإدارة المحلية مما يشكل عائقا في تقديم الخدمات للموطنين.

3– المعوقات الاجتماعية والثقافية

تتصل بالقيم والعادات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، فالمواطن الجزائري في ظل رداءة الظروف الاجتماعية المتعلقة بالبطالة والفقر ونقص الإمكانيات لا يكون لديه اهتمام بمجتمع المعلومات وليه ضمن أولوياته.

إضافة إلى انتشار الأمية الالكترونية في المجتمع الجزائري، حيث بقي المواطن الجزائري دائما في النظرة التقليدية القائمة على التوجه إلى البلدية الاستخراج الوثائق الإدارية بالرغم من إمكانية التعامل عن بعد عبر شبكة الانترنت والمواقع المخصصة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية. أي عدم وجود ثقافة معلوماتية لدى المواطن الجزائري مما شكل فجوة رقمية.

4– المعوقات المالية

إن مشروع الإدارة الإلكترونية يتطلب أموال ضخمة من أجل توفير الوسائل اللازمة، وصيانة الأجهزة التي تتعطل، وجلب التكنولوجيات الحديثة، لكن من المتعارف عليه أن البلدية الجزائرية معظمها تعرف عجزا في الميزانية وتبقي مواردها المالية تعتمد بدرجة كبيرة على دعم الدولة، وهذا ما يشكل عائقا أمام عصرنة الإدارة المحلية خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعيشها الدولة.

5– المعوقات الإدارية:

– عشوائية التخطيط بدلا من الاعتماد على خطط واستراتيجيات محكمة تساعد على مواجهة التحديات الحاصلة والتغيرات السريعة في مجال التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق بين مختلق الإدارات العمومية.

– عدم وجود قيادة إدارية رشيدة ولديها قناعة بالتمسك بنمط الإدارة البيروقراطية بدلا من الفلسفة الجديدة للمكتب الالكتروني بالإضافة إلى عوائق تشريعية قائمة على عدم وجود بيئة عملية الكترونية محمية وفقا لأطر قانونية.

الفرع الثاني: الآليات القانونية لأمن الأنظمة المعلوماتية (هيئات الحماية)

أدى ظهور الرقمنة المعلوماتية وتطبيقاتها المتعددة إلى بروز مشاكل قانونية جديدة، أي ظهور ما يسمى بأزمة القانون الجنائي في مواجهة واقع المعلوماتية ففرض حلها ضرورة البحث في الأوضاع القانونية القائمة ومدى ملائمتها المواجهة هذه المشاكل ، ولما كان القاضي الجزائي مقيدا عند نظره في الدعوى الجنائية بمبدأ شرعية الجرائم فإنه لن يستطيع أن يجرم أفعالا لم ينص عليها المشرع حتى ولو كانت أفعالا على مستوى عال من الخطورة الإجرائية وتمس بالأمن السيبراني عامة.

و رغم أن المشرع الجزائري حاول المواجهة من خلال حماية المعطيات عند معالجتها بالطرق الإلكترونية وذلك من خلال القانون 04-15 المعدل والمتمم للأمر66-156 المتضمن قانون العقوبات، القسم السابع المعنون بالمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وأحكام قانون الإجراءات الجزائية الذي كرس ضمانات لعدم إساءة استخدام السلطة بانتهاك الحق في الحياة الخاصة في ما 44 وما يليها التي تكفل تلك الحماية هذا كأصل عام، وكذا من خلال القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، فهي حماية ذات طابع عام لكل الاعتداءات الواقعة على البيانات الشخصية مهما كانت الوسائط المتدخلة في تداولها شبكات عامة أو خاصة، وتكريسا لأحكام المادة 4/46 من دستور2016 التي تحمي المعطيات الخاصة في مجال المعالجة الآلية فقد صدر القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الذي أقر ضمانات قانونية تشكل شكلا جديدا من أشكال الحماية.

كما خصص الفصل الأول من الباب الثالث من الأمر03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أحكاما لحماية حقوق المؤلف تمكنه من حماية منتوجه الفكري، فللمؤلف بعض الحقوق عند تعرض برنامجه الحاسوبي للتغيير أو التحريف كحق سحب برنامجه شرط التزامه بدفع تعويض عن الأضرار اللاحقة بالمستفيدين منه، الحق في انتساب البرنامج له الحق في الحفاظ لضمان سلامته من التعديل والتشويه (المادة 25 من الأمر أعلاه)، إلا أن كل تلك الجهود التشريعية لأمن الأنظمة المعلوماتية لم تثبت قدرتها للتصدي لقضايا الأمن السيبراني.[132]

[132]- الأمر 03-05 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ج ر44 المؤرخة في 23 يوليو 2003.

لذا يحاول المشرع الجزائري التدخل بآليات مستحدثة ترعاها وزارة من بين الوزارات السيادية وهي وزارة الدفاع الوطني كون قضايا الأمن السيبراني يمس بسيادة الدولة الجزائرية ككل وذلك بناء على أحكام المرسوم الرئاسي رقم 20-05 لاسيما المادة الثالثة منه التي نصت «تشمل المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية الموضوعة لدى وزارة الدفاع الوطني ما يأتي:

-مجلس وطني لأمن الأنظمة المعلوماتية، يدعي في صلب النص «المجلس»، ويكلف بإعداد الاستراتيجية الوطنية الأمن الأنظمة المعلوماتية، والموافقة عليها وتوجيهها،- وكالة الأمن الأنظمة المعلوماتية تدعي في صلب النص» الوكالة»، وتكلف بتنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأمن الأنظمة المعلوماتية، ولممارسة مهامه يتوفر المجلس، بالإضافة إلى الوكالة على الهياكل المختصة لوزارة الدفاع الوطني في هذا المجال. لذا سنسعى من خلال هذا الفرع لبيان مهام وتشكيلة كلا الهيئتين من خلال العنصرين المواليين :

أولا: المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية

إن المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية هيئة مستحدثة على غرار هيئات التصديق الإلكتروني التي أقرها القانون 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، لذا سنتناول تحديد مهامها وتشكيلتها وطرق سيرها من خلال الفروع الموالية.

1- تشكيلة المجلس الوطني الأمن الأنظمة المعلوماتية

تضم تشكيلة المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية رئيسا يتمثل في وزير الدفاع الوطني أو ممثله ويتكون المجلس من تشكيلة تضم: ممثل عن رئاسة الجمهورية

- ممثل عن الوزير الأول - الوزير المكلف بالشؤون الخارجية - الوزير المكلف بالداخلية - الوزير المكلف بالعدل، - الوزير المكلف بالمالية، - الوزير المكلف بالطاقة، - الوزير المكلف بالاتصالات، - الوزير المكلف بالتعليم العالي كما يمكن أن يستعين المجلس بأي شخص أو مؤسسة من شأنه تنويره في أعماله.[133]

[133] - المادة 05 من المرسوم الرئاسي 20-05 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 20 جانفي سنة 2020، يتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، ج رعدد 04 المؤرخة في 26 جانفي سنة 2020.

2- مهام المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية

يتولى المجلس، في إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية، على الخصوص المهام الآتية:

- البت في عناصر الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية المقترحة من قبل الوكالة وتحديدها.
- دراسة مخطط عمل الوكالة وتقرير نشاطاتها والموافقة عليهما.
- دراسة التقارير المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية والموافقة عليها. - الموافقة على اتفاقات التعاون والاعتراف المتبادل مع الهيئات الأجنبية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية.
- الموافقة على سياسة التصديق الإلكتروني للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني.
- الموافقة على تصنيف الأنظمة المعلوماتية .
- اقتراح ملائمة الإطار الهيكلي أو التنظيمي الخاص بأمن الأنظمة المعلوماتية، عند الحاجة، ويبدي المجلس رأيا مطابقا في أي مشروع نص تشريعي أو تنظيمي ذي صلة بأمن الأنظمة المعلوماتية.[134]

3- سير المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية

يصادق المجلس على نظامه الداخلي بحيث يجتمع كلما دعت الضرورة إلى ذلك والهيئات العمومية والخاصة من أجل وضع استراتيجية بناء على استدعاء من رئيسه،[135] كما يتولى رئيس المجلس إعداد جدول أعمال مع ضمان اليقظة التكنولوجية في مجال أمن الأنظمة كما ينظم اجتماعات المجلس ويحدد تاريخها.[136]

ترسل الاستدعاءات و جدول الأعمال إلى الأعضاء قبل خمسة (5) أيام، على الأقل، من تاريخ الاجتماع، وفي حالات الاستعجال، يمكن تبليغ جدول الأعمال خلال انعقاد الجلسة. أما فيما يخص قرارات المجلس فتتخذ بالأغلبية، وفي حال تساوي عدد الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا،[137] لذا

[134] - المادة 04 من المرسوم الرئاسي 20-05.
[135] - المادة 12 من المرسوم الرئاسي 20-05.
[136] - المادة 13 من المرسوم الرئاسي 20-05.
[137] - المادة 14 من المرسوم الرئاسي 20-05.

تدون نتائج أشغال اجتماعات المجلس في محضر.[138] كما تتوج أعمال المجلس، حسب الحالة، بقرارات وتوصيات وآراء وتقارير، كما تفرد وتسجل الاعتمادات اللازمة لسير المجلس في ميزانية وزارة الدفاع الوطني.[139]

ثانيا: وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية

كان للمشرع التونسي السبق في إنشاء الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية التي استحدث بموجب القانون المتعلق بالسلامة المعلوماتية سنة 2014،[140] وهي في تحيين مستمر في سنة 2019 شرعت في تنظيم ورشات تعنى بحماية البنى التحتية المعلوماتية الحيوية وآلية المراكز القطاعية للاستجابة للطوارئ المعلوماتية والسلامة العملياتية.

أما تبني المشرع الجزائري لوكالة أمن الأنظمة المعلوماتية جاء متأخرا مقارنة مع نظيره التونسي، حيث تعتبر الوكالة حسب نص المادة 17 من المرسوم الرئاسي، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ويحدد مقر الوكالة في مدينة الجزائر.

1- مهام وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية

يحدد تنظيم مكونات الوكالة وكيفيات سيرها وكذا مهامها وصلاحياتها، بموجب قرار من وزير الدفاع الوطني،[141] وتكلف الوكالة بموجب المادة 18 على الخصوص بما يأتي:

- تحضير عناصر الاستراتيجية الوطنية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية وعرضها على المجلس.
- تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال الأمن الأنظمة المعلوماتية المحددة من قبل المجلس .
- اقتراح كيفيات اعتماد مزودي خدمات التدقيق في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية.
- إجراء تحقيقات رقمية في حالة الهجمات أو الحوادث السيبرانية التي تستهدف المؤسسات الوطنية.

---

[138]- المادة 15 من المرسوم الرئاسي 20-05..

[139]- المادة 16 من المرسوم الرئاسي 20-05.

[140]- القانون عدد5 لسنة 2004، مؤرخ في 3 فيفري 2004 يتعلق بالسلامة المعلوماتية، على الموقع الإلكتروني:
http :legislation-securite .th

[141]- المادة 34 من المرسوم الرئاسي 20-05.

– السهر على جمع وتحليل وتقييم المعطيات المتصلة بمجال أمن الأنظمة المعلوماتية لاستخلاص المعلومات الملائمة التي تسمح بتأمين منشآت المؤسسات الوطنية.

– متابعة عمليات التدقيق الأمن الأنظمة المعلوماتية.

–تقديم المشورة والمساعدة للإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة من أجل وضع استراتيجية أمن الأنظمة المعلوماتية.

–ضمان اليقظة التكنولوجية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية مرافقة الإدارات والمؤسسات والهيئات، بالتشاور مع الهال المختصة في هذا المجال في معالجة الحوادث المتصلة بأمن الأنظمة المعلوماتية، بعد الرأي المطابق للمجلس.

– إعداد وتحديث المرجعيات والإجراءات والأدلة العملية وتقديم توصيات في ميدان أمن الأنظمة المعلوماتية.. اعتماد منتجات أمن الأنظمة المعلوماتية والتصديق عليها.

– اعتماد منظومات إنشاء وفحص الإمضاء الإلكتروني.

–تحديد معايير وإجراءات منح علامة الجودة و/أو التصديق و/أو اعتماد المنتجات ومقدمي الخدمات في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

– القيام بنشاطات التموين والتوعية ذات الصلة بأمن الأنظمة المعلوماتية...[142]

2– تنظيم وسير وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية

يتولى إدارة الوكالة لجنة توجيه وتزود بلجنة علمية، كما يكلف بتسييرها مدير عام وتتوفر على مركز وطني عمليات الأمن الأنظمة المعلوماتية ومديريات ومصالح تقنية وإدارية موضوعة تحت سلطته.[143]

أ– لجنة التوجيه:

اللجنة التوجيه تشكيلة خاصة فضلا عن مهامها وهوما سنأتي على بيانه من خلال العناصر الموالية:

[142] – المادة 19 من المرسوم الرئاسي 20-05.

[143] – المادة 20 من المرسوم الرئاسي 20-05.

--تشكيلة لجنة التوجيه:

يعين رئيس لجنة التوجيه طبقا للتنظيم المعمول به في وزارة الدفاع الوطني وتتكون لجنة التوجيه من ممثلي: وزارة الدفاع الوطني، – الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، – الوزارة المكلفة بالداخلية، – الوزارة المكلفة بالعدل، – الوزارة المكلفة بالمالية، – الوزارة المكلفة بالطاقة، – الوزارة المكلفة بالتعليم العالي، – الوزارة المكلفة بالصناعة، – الوزارة المكلفة بالاتصالات، – الوزارة المكلفة بالتجارة، – مصالح الأمن، سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية – السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني، – الهيئة الوطنية لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي،– السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني، وعلى سبيل الاستشارة، المدير العام للوكالة، على أن تتولى مصالح الوكالة أمانة لجنة التوجيه.

كما يمكن أن تستعين لجنة التوجيه بأي شخص أو مؤسسة من شأنها تنويرها في أعمالها.[144]

تحدد القائمة الاسمية لأعضاء لجنة التوجيه بموجب قرار من وزير الدفاع الوطني، بناء على اقتراح السلطات التي ينتمون إليها، ولا يمكن أعضاء لجنة التوجيه انتداب من يمثلهم في حال غيابهم.[145]

-مهام لجنة التوجيه:

تكلف لجنة التوجيه، على الخصوص بالمهام الأتية :

– دراسة واقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية.

– دراسة البرامج السنوية والمتعددة السنوات التنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، والمصادقة عليها.

– تقييم نتائج مجموع الأعمال التي قامت بها الوكالة.

– تحديد الطرق والوسائل اللازمة للاستجابة للحاجات الوطنية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية.

–ضبط الطرق والوسائل اللازمة لترقية البحث والتطوير في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية والتطبيقات ذات الصلة بالاحتياجات الوطنية.

[144] – المادتين 21 و22 من المرسوم الرئاسي 20-05.

[145] – المادة 23 من المرسوم الرئاسي 20-05

– التداول في كل المسائل التي تتعلق بتنظيم وسير الوكالة، ولا سيما منها حصائل الأنشطة والتسيير المالي للسنة المالية المنصرمة والبيانات التقديرية للإيرادات والنفقات ومخطط توظيف وتكوين المستخدمين وكذا مرتبات مستخدمي الوكالة.. الموافقة على النظام الداخلي للوكالة.

– سير لجنة التوجيه:

تجتمع لجنة التوجيه في دورة عادية أربع (4) مرات في السنة، بناء على استدعاء من رئيسها. ويمكنها أن تجتمع في دورة غير عادية كلما دعت الضرورة إلى ذلك حسب الكيفيات التي يسطرها النظام الداخلي، كما تعد لجنة التوجيه نظامها الداخلي وتصادق عليه في اللجنة العلمية في كل دورتها الأولى، كما تدون نتائج أعمال لجنة التوجيه في محضر، وتكون موضوع تقرير يرسل إلى وزير الدفاع الوطني.[146]

ب– المدير العام لوكالة أمن الأنظمة المعلوماتية: يعين المدير العام للوكالة طبقا للتنظيم المعمول به في وزارة الدفاع الوطني وتنهي مهامه حسب الأشكال نفسها،[147] كما يسهر المدير العام على تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأمن الأنظمة المعلوماتية وينفذ المخططات والبرامج المسطرة من قبل لجنة التوجيه.

–مهام المدير العام لوكالة أمن الأنظمة المعلوماتية: المدير العام مسؤول عن سير الوكالة وتولى تسييرها ضمن احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، وبهذه الصفة:

– يعد مخطط عمل وبرامج نشاط الوكالة ويعرضها على لجنة التوجيه للموافقة عليها.

–يحضر مشروع الميزانية التقديرية ويعرضه على لجنة التوجيه للمداولة ويتولى تنفيذ ذلك.

–يبرم الصفقات ويوقع العقود والاتفاقيات ذات الصلة بمهام الوكالة طبقا للتنظيم المعمول به.

– يتصرف باسم الوكالة ويمثلها أمام الهيئات القضائية.

– يمارس السلطة السلمية على جميع مستخدمي الوكالة.

–يعد النظام الداخلي للوكالة.

–يسهر على القيام بإجراءات تأهيل مستخدمي الوكالة هو الأمر بصرف ميزانية الوكالة.

[146] – المادة 26 من المرسوم الرئاسي 20-05.

[147] – المادة 27 من المرسوم الرئاسي 20-05.

-.يعد المدير العام للوكالة تقريرا سنويا عن نشاطات الوكالة ويرسله إلى رئيس المجلس يعين المديرون ورئيس المركز الوطني العملياتي لأمن الأنظمة المعلوماتية ورؤساء المصالح طبقا للتنظيم المعمول به في وزارة الدفاع الوطني[148] يحدد التنظيم الداخلي للوكالة بموجب قرار من وزارة الدفاع الوطني، بناء على اقتراح مديرها العام بعد موافقة لجنة التوجيه.[149]

ج- اللجنة العلمية للوكالة: تتكون اللجنة العلمية من عشرة (10) أعضاء يتم اختيارهم لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد، من قبل لجنة التوجيه من بين الأساتذة والباحثين والخبراء في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية.[150]

- مهام اللجنة العلمية للوكالة:

يستشير المدر العام اللجنة العلمية في كل مسألة ذات طابع علمي تندرج ضمن إطار مهام الوكالة المتعلقة بنشاطات البحث والتطوير في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية. وتبدي اللجنة رأيها وتوصياتها فيما يأتي:

-تجانس البرامج والمشاريع المقترحة من المدير العام للوكالة -كيفيات تنفيذ برامج ومشاريع البحث والتطوير.

-اختار واقتناء المراجع العلمية.

- التنظيم والمشاركة في الأحداث والتظاهرات العلمية المتعلقة بأمن الأنظمة المعلوماتية.

- نشاطات التكوين العلمي والإتقان وإعادة التأهيل الفائدة مستخدمي الوكالة، وكذا المستخدمين المكلفين بأمن الأنظمة المعلوماتية في الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية.. كل المسائل ذات الطابع العلمي التي يعرضها عليها المدير العام للوكالة. تصادق اللجنة العلمية على نظامها الداخلي خلال دورتها الأولى.[151]

[148]- المادة 29 من المرسوم الرئاسي 20-05.

[149]- المادة 30 من المرسوم الرئاسي 20-05

[150]- المادة 31 من المرسوم الرئاسي 20-05

[151]- المادة 32 من المرسوم الرئاسي 20-05.

فضلا عن ذلك، يمكن للجنة العلمية الاستعانة بأي شخصية علمية أو خبير بإمكانه المساهمة مساهمة مفيدة نظرا لكفاءاته في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية.[152]

[152] – المادة 33 من المرسوم الرئاسي 20-05.

الخاتمة

الخاتمة

سعت الجزائر للحاق بالدول المتقدمة في مجال عصرنة الإدارة المحلية وعلى الرغم من انخراطها ومساعيها في هذا المنهج في سبيل تحديث وعصرنة منظومتها الإدارية والحكومية ووظائفها ومن بينها الإدارة المحلية إلا أن العملية رغم التقدم الملموس لاتزال في مراحلها الأولى ، نظرا لحداثة هذا الأمر في الجزائر خصوصا في ظل اعتياد المواطن الجزائري على الإدارة الورقية أي التقليدية ، ولا زالت عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر تفتقر إلى التطوير الكبير في كثير من جوانبها وهذا بسب العديد من المعيقات مرتبطة بجوانب مختلفة (تقنية – قانونية فنية –... الخ) نحو تحول ممنهج وكامل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية الالكترونية، غير أنه وجب تقديم بعض الملاحظات والاستنتاجات على النحو التالي:

– إيلاء الأهمية القصوى لتكوين العنصر البشري على مستوى الإدارة المحلية باعتباره القاعدة والأداة التي تساهم في تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية عن طريق برامج التكوين والتدريب والتوعية للموظفين والقيادات الإدارية، وبالمواطن باعتبار أساس نجاح هذا المشروع مرتبط بوعي المواطن به وتفاعله معه، لذا وجب تكثيف حملات التوعية بأهمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، وما تقدمه من فوائد للأفراد والمؤسسات وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال.

* ارتباط الإدارة المحلية بالتطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال أفرز ما يسمى بالحكومة الإلكترونية والتي هي ضرورة مفروضة على كل الحكومات المسايرة التقدم البشري في ميدان الإدارة وتحسين مستوى الخدمة العمومية وعدم تجسيد مشروع الحكومة في الآجال المحددة له هو راجع إلى عدم التحكم في آليات التنفيذ مما أدى إلى فشل السياسة العامة في هذا المجال.

* ضرورة تعميم الانترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة الاتصال وسرعته وتحسين نوعية الخدمة الإلكترونية، وتوفير مجانية الانترنت لاسيما في قطاع التعليم والصحة

* الأخذ بعين الاعتبار بأن عصرنة الإدارة تعتبر نظام يقوم على استراتيجية واضحة تتضمن الأهداف التي تراعي خصوصيات المجتمع واحتياجات والإمكانيات المتوفرة وهذا لزيادة نجاح فرص المشروع.

* إن تقديم الإدارة المحلية في الجزائر بعض الخدمات الإلكترونية للمواطنين (رقمنة الحالة المدنية – جواز السفر البيومتري بطاقة التعريف البيومترية جواز السفر البيومتري – التسجيل الالكتروني لقرعة الحج –... الخ ولكن المواطن الجزائري وقطاع الأعمال يطمحان إلى خدمات أكثر ما يبين أن تطبيقات عصرنة الإدارة المحلية بالجزائر مازالت في المراحل الأول (عدم الوصول إلى البلدية الالكترونية: صفر ورق) على الرغم من أنها تملك إمكانيات بشرية و مادية وحسن استغلالها ستكون له الآثار الإيجابية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الكتب

- أبو فروة محمود الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنيت، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
- أحمد رشيد، الإصلاح الإداري، إعادة التفكير، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994،
- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، تر: محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 1986،
- اسعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقيا العربية السعودية، 2012
- بشار يزيد الوليد، نظام المعلومات الإدارية، دار الراية، عمان، 2009،
- الجواد دلال صادق، أمن المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن، 2008،
- حجازي، مرسي السيد، اقتصاديات المشروعات العامة: النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، القاهرة، 2004،
- حسين مصطفى حسين ،الإدارة المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر:،1982 ،
- خالد سمارة الزغبي ،تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة، ط3، (عمان: مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع ،1993
- خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني في ضوء الاتفاقات الدولية والتشريعات العربية – دار الجامعة الجديدة للنشر –2007
- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة ،دار الفكر العربى للطباعة والنشر, 1979
- طارق المجذوب، الإدارة العامة والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، الطبعة 01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005
- عباس العبودي، تحديات الإثبات بالسندات الإلكترونية ومتطلبات النظام القانوني لتجاوزها ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010،
- عبد الجواد، سامح زين‌هم، المكتبات والأرشيفات الرقمية والبناء والإدارة، . شركة ناس للطباعة، مصر ، 2006

- عبد الحميد قرفي، الإدارة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008،
- عبد الرحمان بن عبد الله السند، الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية، ط 1 ، ،2004
- عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001
- عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، ط1، دار الميسرة للتوزيع، عمان، 2009،
- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الكتاب الأول، دون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2002،
- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
- علوان، قاسم نايف، إدارة الجودة في الخدمات، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2006،
- على خطار شنطاوي ،الإدارة المحلية، دار وائل للنشر عمان ،2002
- فاروق سيد حسن، الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة، بيروت : دور الراتب الجامعة،
- محمد السيد القزاز بدر، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016
- محمد أنيس جعفر قاسم، ديمقراطية الإدارة المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985،
- محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009،
- محمد سمير عبد الوهاب، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي5، بيروت، 2007،
- محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،
- محمد على الخلايلة، الإدارة المحلية (دراسة تحليلية مقارنة)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- محمد مدحت محمد، الحكومة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2016 ،
- منير إبراهيم الشلبي، المرفق المحلي، دراسة مقارنة ،ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977

- نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية : الإستراتيجية. والوظائف والمجالات، ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ،
- نجم، عبود نجم، الإدارة الالكترونية : الإستراتيجية والوظائف . والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004

مذكرات و رسائل التخرج

- حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2006-2007.
- عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015،
- رابح الوافي، محاولة إرساء الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية دراسة حالة دائرة سيدي عيسى، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة ،2015/2014،.
- سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1424هـ،
- شائع بن سعد مبارك القحطاني، مجالات ومتطلبات ومعوقات الإدارة الالكترونية في السجون، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006،
- عبد الكريم عشور، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009،
- عثماني، فؤاد، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمة العمومية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أمحند بوقرة، بومرداس، 2016،
- فارس بوقلال، عبد النور بوخديمي، عصرنة الإدارة المحلية وتأثيرها على الخدمة العمومية، دراسة ميدانية لمصلحة الحالة المدنية لبلدية سيدي نعمان، (ولاية تيزي وزو)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم

السياسية، تخصص السياسات العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015/2014

- لملوم كريم، الإثبات في معاملات التجارة الإلكترونية بين التشريعات الوطنية والدولية، مذكرة ماجستير فرع قانون التعاون الدولي، مدرسة الدكتوراه بكلية الحقوق بجامعة تيزي وزو، 2014،
- مياسة أودية، الفعلية الإدارية في الإدارة الجزائرية، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والإعلام، 2005، .
- يطو، رزيقة، دور البلديات في تقديم الخدمات العمومية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإدارة المحلية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3،

القوانين والمراسيم

- الأمر 03-05 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ج ر44 المؤرخة في 23 يوليو 2003.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البرلمان، قانون 04/15، صادر في 2015/02/01 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، (الجريدة الرسمية. العدد 6 الصادر يوم (2015/02/10)،
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 03/14 المؤرخ في 2014/02/24، يتعلق بسندات ووثائق السفر، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 23/03/2014،
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03/14 المتعلق بسندات وثائق السفر الصادرة 24 فيفري 2014، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، الصادرة بتاريخ 13/ماي/2014،
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/14 المؤرخ في 2014/08/09 المعدل والمتمم للأمر رقم 20/70 المؤرخ في 1970/02/14 المتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد49، الصادر بتاريخ 20-08-2014،
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 75/14 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد11، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2014

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تعليمة وزارية رقم 1435 مؤرخة في 13 فيفري 2014، المتعلق بالمشروع في بداية العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، منشور وزاري رقم 1099 الصادر بتاريخ 24 مارس 2010 المتعلق بشروط معالجة ملف طلب الحصول على بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين الالكترونيين،
- قانون البلدية، رقم 10/11، المؤرخ في 22 جوان 2010، جريدة رسمية، ع37، مؤرخة في 03 جويلية 2011،
- القانون رقم 15_04 المؤرخ في أول فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج رعدد06،
- قانون عدد 83 لسنة 2000 مؤرخ في 9 أوت 2000 يتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي على الموقع، www.arablaw.com
- قانون عدد5 لسنة 2004، مؤرخ في 3 فيفري 2004 يتعلق بالسلامة المعلوماتية،
- المرسوم الرئاسي 20-05 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 20 جانفي سنة 2020، يتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، ج رعدد 04 المؤرخة في 26 جانفي سنة 2020.
- مرسوم رقم 88-131، المنظم لعلاقة الإدارة بالمواطن. "فروم الإذاعة عبارة عن فوج عمل مكلف بإعادة التنظيم الإداري للإذاعة الجزائرية 2015/09/15.

الجرائد :

- أمان الخالد، القرصنة. خطوة خطوة، مقال بجريدة الرياض، عدد 12393، سنة 2002،
- جريدة الأحداث، يومية وطنية شاملة، الجزائر، العدد4609 الإثنين 30 مارس 2015

المواقع الإلكترونية

http :legislation-securite .th
http:/www.ahmadh.com/weblog/2005/06/27/asymmetric-key-encryption
OCDE, L'administration électronique : Un Impératif, Paris, France, 2004, .
science - 2nd ed-London, routledge, 2003.
www.elmouwalin.dz

www.rzadioualgerie.dz./news/ar/article/201409
www.teachlikeachampion.com/blog/mastering-remote-teaching-intro-two types-of-learning
https://mawdoo3.com
http://www.journal.cybrarians.info/index.php

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

مقدمة..... 2

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة المحلية..... 5

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعصرنة الإدارة المحلية..... 6

المبحث الأول: مفاهيم حول عصرنة الإدارة المحلية 7

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية..... 7

الفرع الأول : تعريف الإدارة المحلية 7

الفرع الثاني: أهداف و أهمية الإدارة المحلية 11

المطلب الثاني: مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية ووظائفه 15

الفرع الثاني : وظائف الإدارة المحلية.....16

ثالثا: وظيفة المواطن والتزاماته اتجاه الإدارة المحلية.....18

المطلب الثالث: المقصود بعصرنة الإدارة المحلية 19

الفرع الأول :مفهوم الخدمة العمومية: 19

الفرع الثاني: تعريف عصرنة الإدارة المحلية:.....20

الفرع الثالث: دوافع عصرنة الخدمة العمومية ومراحلها 22

المبحث الثاني: أليات عصرنة الإدارة المحلية.....24

المطلب الأول: الأليات القانونية والسياسية 24

المطلب الثاني: الأليات البشرية والمالية 26

الفرع الأول: الآليات البشرية.....26

الفرع الثاني: الاليات المالية: 27

المطلب الثالث: الأليات التقنية والرقمية.....28

الفصل الثاني :الرقمنة كآلية لعصرنة الإدارة المحلية 39

الفصل الثاني :الرقمنة كآلية لعصرنة الإدارة المحلية 40
المبحث الاول: مفهوم الرقمة الادارية 41
المطلب الأول: تعريف الرقمنة الادارية ومجالات تطبيقها.....41
الفرع الأول: تعريف الرقمنة الإدارية 41
الفرع الثاني : دوافع تطبيق رقمنة الإدارة.....43
الفرع الثالث : مجالات تطبيق الرقمنة.....44
المطلب الثاني: اهمية الرقمة واهدافها كدعامة اساسية لإصلاح الادارة المحلية 47
الفرع الأول : أهمية الرقمية الإدارية 47
الفرع الثاني: أهداف الرقمنة الإدارية و أبعادها.....48
الفرع الثالث: مزايا رقمنة الإدارة ومساوئها.....51
المبحث الثاني: نظام الادارة الالكترونية 54
المطلب الأول: نماذج ناجحة عن رقمنة المحلية.....54
الفرع الأول: رقمنة سجل الحالة المدنية.....54
الفرع الثاني: السجل الرقمي الأوتوماتيكي للحالة المدنية.....55
الفرع الثالث: بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر الالكتروني البيومتري.....56
المطلب الثاني: إجراءات العصرنة المرافقة لرقمنة الإدارة.....59
الفرع الأول : تخفيف الإجراءات وتقليص الوثائق الإدارية.....59
الفرع الثاني: حسن الاستقبال والتكفل بانشغالات المواطن:.....60
الفرع الثالث: إنشاء مرصد للخدمة العمومية سنة **2014** 61
الفرع الرابع : تنظيم الدورات التكوينية 61
المطلب الثالث : معوقات رقمنة الإدارة والهيئات المستحدثة لضمان لحمايتها 62
الفرع الأول :معوقات عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر.....62

الفرع الثاني: الآليات القانونية لأمن الأنظمة المعلوماتية (هيئات الحماية).....64

الخاتمة 73

قائمة المصادر والمراجع.....75

فهرس المحتويات 82